كلية التجارة

الشمول المالي و القطاع غير الرسمي

Financial Inclusion and the Informal Sector

د. وائل فوزي عبد الباسط
مدرس بقسم الاقتصاد
كلية التجارة- جامعة عين شمس

Wael fawzy Abdel Baset
Lecturer of economic
Faculty of commerce – Ain shames university

تليفون : ٠١٢٢٢٥٤٠٢٤٩
Email: wael.fawzy1975@gmail.com

الشمول المالي و القطاع غير الرسمي

Financial Inclusion and the Informal Sector

د. وائل فوزي عبد الباسط
مدرس بقسم الاقتصاد
كلية التجارة- جامعة عين شمس

مقدمة:

يعتبر الشمول المالي من القضايا الهامة و الحديثة و التي اصبحت علي قائمة اولويات العديد من الدول في السنوات الاخيرة، فقد قامت العديد من الدول بادراج الشمول المالي كهدف من اهداف استراتيجيتها القومية.

تحظى قضايا توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية باهتمام واسع علي مستوى صانعى السياسات الاقتصادية والمالية في مختلف دول العالم. وقد تعزز هذا الاهتمام، مع إقدام الأطر والمؤسسات الدولية المعنية وفي مقدمتها مجموعة العشرين G-20 علي تبنى موضوع تعزيز الشمول المالي، كواحد من المحاور الرئيسية في اجندة التنمية الاقتصادية العالمية، وقد تجسد ذلك في إصدار مجموعة من المبادىء والمعايير الدولية وإنشاء برامج وهيئات عالمية، تعنى بمتابعة هذه القضايا.

وتكتسب قضايا توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية أهمية إضافية، حيث تحتل المنطقة العربية المرتبة الأدنى بين المناطق والتجمعات الإقليمية علي صعيد مختلف نسب ومؤشرات الشمول المالي، من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن الأحداث والتطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية – قد أبرزت الحاجة الكبيرة لتطوير الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق نمو اكثر شمولية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الأعمال، يساعد على مواجهة مشاكل البطالة ويعزز من العدالة الاجتماعية. ولاشك هنا من أهمية تعزيز الوصول للخدمات المالية والشمول المالي فى إطار هذه الاستراتيجيات والسياسات المطلوبة.

مشكلة البحث:

يمكن تحديد المشكلة التي تحاول الدراسة التعرض لها و معالجتها في عدم انتشار الخدمات المصرفية المبتكرة بين جميع فئات المجتمع، حيث أظهرت بحوث البنك الدولي الخاصة بالمؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية أن حوالي 40% من إجمالي السكان البالغين علي مستوي العالم لا يتمتعون

بالقدرة علي الحصول علي الخدمات المالية الرسمية. حيث أظهرت أخر احصائيات البنك الدولي سنة 2014 أن 2 مليار نسمة حول العالم هم في الواقع خارج النظام المصرفي – ليس لديهم حسابات مصرفية – و علي الرغم من التقدم المحرز علي صعيد تعزيز الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد، إضافة الي التأمين و أسواق الأوراق المالية و التمويل متناهي الصغر و الخدمات المالية غير الرسمية، فما زال هناك عدد كبير من الافراد الذين لا تصل إليهم الأنظمة المالية الرسمية. و علية، فإن إشتراك الناس في القطاع المالي الرسمي لا يؤدي إلي تحسين معيشتهم و حسب، بل يساهم أيضاً في سلامة الأنظمة المالية ذاتها، و تحقيق مزيد من التنمية و التقدم الاقتصادي.

و تعاني اقتصاديات الدول النامية و منها مصر من مشاكل تؤخر مسيرة التقدم و التنمية، ومن المشاكل التي تعاني منها معظم الدول النامية هي مشكلة القطاع غير الرسمي، و تضخم هذا القطاع في بعض الدول النامية ليصل لـ 60% و 80% من حجم الاقتصاد. و يمثل القطاع غير الرسمي مشكلة ملحة لصانع القرار لأنة يمثل قيمة مضافة وطاقة مهدرة، حيث يعمل هذا القطاع و ينتج بأقل من امكانياتة و قدراتة الانتاجية الحقيقية، إضافة الي الايرادات الضريبية المهدرة علي الدول بسبب هذا القطاع.

و تهدف مصر الي تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لرؤية 2030 وذلك من خلال مشاركة مجتمعية تسعي الي الوصول إلي اقتصاد تنافسي و متوازن و متنوع يعتمد علي الابتكار و المعرفة و قائمة علي العدالة و الاندماج الاجتماعي و المشاركة.

<u>في مصر لا يختلف الحال كثيراً عن باقي دول العالم حيث أظهرت بيانات عام 2014 أن:-</u>[1]

1) يمثل الشباب حوالي 25% و الاطفال 31% بأجمالي 56% من عدد سكان مصر.
2) معدل إستخدام الانترنت في مصر يبلغ 44% فقط من تعداد السكان ، بواقع 39مليون نسمة، 3مليون 582 الف نسمة منهم فقط يقومون بمعاملات مالية علي الانترنت.

[1] - محمود محمد خير الدين، دور التقدم التكنولوجي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مؤتمر رؤية شباب الباحثين لمستقبل مصر، وزارة الشباب و الرياضة، عام 2014.

3) عدد المواطنين الذين يملكون حسابات بنكية في مصر 10% فقط من السكان ، فيما تصل الي 92% في أمريكا الشمالية، 33% في الشرق الاوسط ، و 20% في افريقيا جنوب الصحراء.
4) هناك 45 مليون و 500 الف شخص مؤهلون للانخراط في النظام المصرفي المصري.

هدف الدراسة :

1- تحليل العلاقة بين الشمول المالي و القطاع غير الرسمي في مصر.

فرض الدراسة:

1- يؤدي انتشار الخدمات المصرفية الي ادماج القطاع غير الرسمي الي القطاع الرسمي.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من أن بعض الدول العربية ومنها مصر

1) أظهرت في السنوات الأخيرة اهتماما متزايداً بقضايا الشمول المالي والوصول الي التمويل ، ولكن دون وجود استراتيجيات وبرامج واضحة وشاملة لهذا الغرض في أغلب الحالات ، حيث لا تزال قضايا تعزيز الشمول المالي تعتبر ثانوية بالمقارنة مع قضايا أخرى مثل الاستقرار المالي ، وغالباً ماكان التعامل مع هذه القضايا على انها جوانب اجتماعية بحتة .
2) أظهرت إحصاءات البنك الدولى حول الشمول المالى (Global Findex) أن نحو 82% من البالغين (فوق 15 سنة) من سكان الدول العربية في نهاية عام 2011، لايتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية أو شبه الرسمية. ووفقاً لهذه الاحصاءات، فإن المنطقة العربية تحتل المرتبة الأخيرة بين ستة مناطق أو مجموعات اقليمية علي صعيد الشمول المالي، وتخفى هذه النسبة بطبيعة الحال وجود تفاوت كبير فيما بين الدول العربية. (يقيس مؤشر الشمول المالي للبنك الدولى، كيفية وصول واستخدام البالغين للخدمات المالية في 148 دولة، ويشمل ذلك جميع الدول العربية باستثناء ليبيا). وحيث أن دمج الاقتصاد غير الرسمي يساهم في:

أ- تحقيق الإستقرار الاقتصادي.

ب- الحد من معدلات البطالة.
ت- علاج عجز الموازنة العامة للدولة.

أهداف الدراسة :

1) التعريف بأهمية قضايا الشمول المالي في السياسات الاقتصادية.
2) التعرف علي أوضاع ومؤشرات الشمول المالي في الدول العربية بغرض التعرف علي المتطلبات والتحديات الرئيسية لتوسيع الوصول للخدمات المالية، والشمول المالي في الدول العربية.
3) الدور المحورى الذى يمكن ان تلعبه البنوك المركزية في دفع هذه الأجندة سواء فيما يتعلق بدورها كسلطات إشرافية ورقابية علي القطاع المالي والمصرفى ، أو بدورها في التنسيق بين مختلف السلطات الاشرافية المعنية بالقطاع المالي.
4) التعرف علي الاقتصاد غير الرسمي في مصر وحجمه وأهميته .

المبحث الأول - الشمول المالى Financial Inclusion

مقدمة:

يقصد "بالشمول المالي" إتاحة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما فى ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل ، خدمات التأمين ، وخدمات التمويل والائتمان .

وفي ظل غياب هذه الخدمات، قد يلجأ البعض الى قنوات غير رسمية لتوفيرها، وهذه القنوات عدا عن كونها غير موثوقة ولا تخضع للرقابة والاشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً، هى كذلك قد لا تكون مناسبة لإحتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

اولاً - أهمية الشمول المالي في السياسات الاقتصادية:

تلقى قضايا تضمين الفئات المستبعدة أو غير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية في منظومة النظام المالى الرسمى – إهتماما ملحوظا من قبل المؤسسات المالية والإقليمية وماتحى العون، وكذلك من قبل السلطات الاشرافية وصانعى السياسات الاقتصادية والمالية في معظم البلدان. فضلاً عن ذلك، فقد أصبحت اليوم المؤسسات المالية والمصرفية نفسها، أكثر إهتماماً في

السعى لتحسين إنتشارها والوصول الي عدد اكبر من شرائح وفئات المجتمع، وتطوير إبتكارات وخدمات جديدة تناسب مختلف هذه الفئات.

ولقد بات هناك قناعة راسخة عززتها الدراسات والبحوث العديدة، حول العلاقة الوطيدة والطردية بين مستوى الشمول المالي والمرتبطة بدرجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفى من جهة، وبين النمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادى والمالي من جهة أخرى.

1- من جانب العلاقة مع النمو الاقتصادى :

يساهم تطور عمق وكفاءة القطاع المالي والمصرفى في تحسين النمو الاقتصادى من خلال قدرة وكفاءة النظام المالي في تعبئة المدخرات وحشدها نحو المحتاجين اليها من مستثمرين ومستهلكين.

ويتسم القطاع المالي الأكثر شمولية، بقدرة اكبر علي جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع ويساعد ذلك الكثيرين هذه الفئات على تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية، وبالتالي حفز النمو الاقتصادى، فبدون وصول الخدمات المالية اليها لن تكون هذه الفئات قادرة علي تلبية جزء كبير من هذه الاحتياجات نظراً لضعف مواردها الذاتية.

ولعل جهود تطوير القطاع المالي في العقود الماضية ، كانت تتركز بصورة رئيسية في العمل علي تحسين قدرة النظام المصرفي علي تعبئة المدخرات وتمويل الاحتياجات الاستثمارية. غير ان صعوبة الوصول الي المؤسسات المصرفية – وخاصة لدى الدول النامية والفقيرة – نتج عنه إهمالاً لقضايا الشمول المالي. وبعبارة أخرى، لم تستفد بعض الفئات من ثمار جهود اصلاح القطاع المالي والمصرفى. ومما لاشك فيه، ان تبنى استراتيجيات تطوير القطاع المالي والمصرفى لقضايا تحسين الشمول المالي، من شأنها ان تساهم في الارتقاء بدور هذا القطاع في تحفيز النشاط الاقتصادى لهذه الفئات [2]

2 – من جانب العلاقة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

لقد أظهرت البحوث والدراسات أهمية تحسين وصول التمويل والخدمات المالية لفئات المجتمع، في معالجة الاختلالات في عدالة توزيع الدخل وكذلك في الحد من الفقر [3]

لقد بينت هذه الدراسات ان الدول التى حسنت من مستوى الوصول للخدمات المالية والشمول المالي، وخاصة عبر تطوير شبكة خدمات للتمويل

---

[2] انظر : بنك التسويات الدولية ، 2011 ". On Harnessing the Potential of Financial Inclusion

[3] Cull, Robert ,Ash Demirjue – Kunt. Timothy Lyman, 2012" Financial Inclusion and Stability „

متناهي الصغر – قد تمكنت من تقليل التفاوت في توزيع الدخل بصورة أسرع من غيرها من الدول.

3- من جانب العلاقة مع الاستقرار الاقتصادى والمالي والسياسي والاجتماعي:

إن للشمول المالي ارتباط وثيق بالاستقرار الاقتصادى والمالي او حتى بالاستقرار السياسى والاجتماعى، وذلك أن الوصول للخدمات المالية – يلعب دورا مهما في الحد من التقلبات في مستويات الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي التقلبات في دورات الأعمال. وفي المقابل، فإن حرمان فئات من المجتمع من التمويل والخدمات المالية، ينعكس سلبا على مستويات الفقر والاستقرار الاجتماعى. كما أن غياب مثل هذه الخدمات المالية، يدفع بالبعض الى استخدام مصادر غير رسمية وما قد يصاحبها من جرائم مالية وغياب للحماية للمستهلكين والمتعاملين، وسيؤثر ذلك على مصداقية وموثوقية الخدمات المالية.

ومما لاشك فيه، أن تطوير سياسات للشمول المالي والاجتماعى. كما أن توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية المختلفة، يمكن ان يساهم من جانب آخر في تقليل التركز الائتمانى والحد نسبيا من المخاطر النظامية، بما يخدم قضايا الاستقرار المالى.

ثانياً- أوضاع مؤشرات الشمول المالي في مصر و الدول العربية:[4]

نستعرض فيما يلى أوضاع مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية من خلال أربع مجموعات من المؤشرات :

1) الوصول الأفراد الي المؤسسات المالية والمصرفية.
2) الوصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للمؤسسات المالية والمصرفية.
3) الوصول للخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المختلفة.
4) الوصول إلى خدمات البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفى.

1) وصول الأفراد الي المؤسسات المالية والمصرفية:

تظهر احصائيات قاعدة بيانات الشمول المالي لدى البنك الدولى، أن نحو 50% من سكان العالم البالغين (+15 سنة) يتوافر لديهم الوصول أو النفاذ لمؤسسات مالية ومصرفية رسمية، أى يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية ومصرفية بمافيها البنوك وشركات التمويل الصغير وصناديق البريد

---

[4] إحصائيات قاعدة بيانات الشمول المالي لدى البنك الدولى ، ودراسو قياس الشمول المالي – ابريل 2012 ، البنك الدولى ، والتقرير الشامل للقطاع المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا – 2010 ، بالاضافة الى الاستبيان الاحصائي لصندوق النقد العربى حول الشمول المالي، والتقرير الاقتصادى العربى الموحد – صندوق النقد العربى ، وتقارير بعثات مجادرات الدعم الفنى لصندوق النقد العربى .

وإتحادات الائتمان، وذلك وفقاً للبيانات المتاحة عن عام 2011. وبالمقارنة، فإن هذه النسبة تصل الي 18% فقط علي صعيد الدول العربية كمجموعة فى الدول العربية. [5]

ويعنى ذلك أن نحو 82% من سكان الدول العربية البالغين لا يتوفر لديهم الوصول لمؤسسات مالية ومصرفية رسمية .

وتظهر البيانات أن هناك تفاوتاً فى نسب الوصول للمؤسسات المالية والمصرفية للأفراد لدى الدول العربية – كما هو الحال لدى معظم الدول النامية – وذلك وفقاً لمستوى الدخل والعمر والمناطق الحضرية والريفية :

أ- **على صعيد مستوى الدخل :**

نجد أن نسبة الوصول الى المؤسسات المالية والمصرفية تصل لدى الأفراد الأعلى دخلاً (60 % من السكان) الى 25% في الدول العربية كمجموعة ، بينما تصل هذه النسبة للأفراد الأقل دخلاً (40 % من السكان) الى 7% فقط في الدول العربية كمجموعة. وتمثل هذه النسبة الأدنى بين مختلف التجمعات الاقليمية الأخرى.

ويصل هذا الفرق بين نسبة الوصول للسكان الأعلى دخلاً ، ونسبة الوصول للسكان الأقل دخلاً ، أقصاها بين الدول العربية لدى تونس (نحو 25.7%) ذلك أن نسبة الوصول للمؤسسات المالية والمصرفية للسكان الأعلى دخلاً في تونس تبلغ حوالى 41.3% ، بينما تصل هذه النسبة للسكان الأقل دخلاً فيها الى 15.6% فى الدول العربية[6]

ب- **على صعيد التفاوت بالنسبة للأعمار :**

تظهر البيانات أن فئة الشباب (من 15 سنة الى 25 سنة) هى الأقل حظاً في الوصول أو النفاذ الى المؤسسات المالية والمصرفية في الدول العربية بالمقارنة مع الفئات العمرية فوق 25 سنة.

ويظهر هذا التفاوت في جميع الدول العربية ، وإن كان اكثر وضوحا في حالة دول مثل الأردن والامارات والبحرين والسعودية ، بينما يكون هذا التفاوت محدودا نسبياً في قطر وسوريا ومصر فى الدول العربية. [7]

ت- **على صعيد المناطق الحضرية والمناطق الريفية :**

تظهر البيانات أن نسبة وصول الأفراد للمؤسسات المالية و المصرفية في المدن والمناطق الحضرية ، تصل الى 19% من مجموع السكان البالغين في

---

(5) تعتبر هذه النسبة ، الأدنى على الاطلاق بين مختلف المجموعات الاقليمية الأخرى – حيث تصل هذه النسبة الى 55% لدول شرق آسيا ، 45% لدول شرق اوروبا ووسط آسيا ، 39 % لدول أمريكا اللاتينية ، 24 % لدى دول أفريقيا جنوب الصحراء .

(6) قاعدة بيانات (Global Findex) ، البنك الدولى .

(7) المرجع السابق .

هذه المناطق ، وتنخفض النسبة الى 9 % فقط لدى الأفراد في المناطق الريفية ، وذلك للدول العربية كمجموعة . ويمثل هذا التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية الأعلى بين مختلف المجموعات الاقليمية . غير أن ذلك يخفى اختلافاً فيما بين الدول العربية في هذا الشأن ، حيث لا يظهر هذا التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في دول مثل الأردن والامارات والسعودية وفلسطين وعمان ، بينما يكون أكثر وضوحاً في حالة الدول الأخرى فى الدول العربية [8]

2) **وصول الشركات المتوسطة والصغيرة للمؤسسات المالية والمصرفية:**

تظهر العديد من الدراسات ان الجزء الأكبر من الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر فى الدول العربية، لا يتوفر لها إمكانية الحصول على التمويل والخدمات المالية والمصرفية الأخرى. وبالمقارنة مع المجموعات الاقليمية الأخرى، فإن وصول الشركات المتوسطة والصغيرة فى الدول العربية، هو الأقل كذلك من بين تلك المجموعات. وتكتسب هذه الشركات أهمية بالغة لاقتصاديات الدول العربية، وبالنظر لعددها وإستيعابها للعمالة.

ولقد قدرت احدى الدراسات المشتركة لمؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة ماكينزى، ان هناك مابين 19 الى 23 مليون شركة متوسطة أو صغيرة او مشروعات متناهية الصغر (MSMEs) في المنطقة العربية، وان نحو 68 % من هذه الشركات والمشروعات هى شركات غير رسمية، وان 22% هى مشروعات صغيرة جدا، والباقى نحو 10% هى شركات متوسطة وصغيرة مرخصة ومسجلة رسمياً. [9]

وعلى الرغم من الجهود الملموسة في السنوات القليلة الماضية على مستوى الدول والمؤسسات العربية، لدعم تدفق التمويل لهذه الشركات والمؤسسات، فإن النتائج لا تزال محدودة نسبياً في هذا الشأن.

ووفقاً لإحصاءات البنك الدولى " التقرير الشامل عن القطاع المالي فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " عام 2010، تصل حصة مصادر التمويل الذاتية الي مانسبته 85% من مصادر التمويل للشركات المتوسطة والصغيرة في المنطقة العربية، بالمقارنة مع نسبته 65% كمتوسط لمجموعة الدول المتوسطة الدخل في العالم. وتتوزع نسبة الـ15 % المتبقية بين 7% قروض مصرفية (19% للدول متوسطة الدخل في العالم، 3% تمويلات خارجية، 2% أسواق مال، 4% مصادر تمويلية أخرى). وتظهر هذه الاحصاءات، أيضاً ، ان حصة قروض المؤسسات والشركات المتوسطة

---

[8] المرجع السابق .

[9] Scaling up SME Access to Financial Services in the developing World IFC. 2010

والصغيرة من محفظة قروض البنوك في البنوك العربية تصل الى نحو 7.6% فقط لمجموع الدول العربية ، بالمقارنة مع نسبة مماثلة تصل الى 16.2% كمتوسط لمجموع الدول متوسطة الدخل في العالم .

الجدير بالذكر، أن هذه الأرقام لا تعكس واقع واحتياجات هذه الشركات في الدول العربية، ذلك لأن جزء كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة لديها الرغبة في الحصول على خدمات تمويلية وإنما غير متاح لها. ومن ثم ، يتطلب تحسين وصول هذه الشركات والمشروعات الى التمويل – المزيد من الجهود على صعيد تطوير البنية التحتية ، وتحديداً فيما يتعلق بنظم المعلومات الائتمانية ونظم الاقراض المضمون (تسجيل الرهونات) ونظم حقوق الدائنين.

3) **الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية:**

تعتبر مؤشرات استخدام أو حصول الأفراد على الخدمات المالية والمصرفية ، أكثر أهمية ودلالة في قياس مستوى الشمول المالى بالمقارنة مع الاحصائيات المتعلقة بعدد الحسابات المصرفية.

- **الوصول للمؤسسات المالية والمصرفية:**

ذلك ان امتلاك الأفراد لحسابات في مؤسسات مالية ، لايعنى بالضرورة توفر او تحصل هؤلاء الأفراد على الخدمات المالية المختلفة مثل خدمات الادخار او القروض وخدمات التأمين . فقد تكون هذه الحسابات غير نشطة أو انها لا تتيح لأصحابها إمكانية الحصول على خدمات مالية مختلفة :

أ- **خدمات الإدخار** : تظهر الإحصاءات ان قرابة 20 % فقط من الأفراد البالغين في الدول العربية قد قاموا بالادخار خلال العام السابق 2011 (خلال فترة 12 شهر) (10) وتصل نسبة من قاموا بهذا الادخار من خلال مؤسسات مالية ومصرفية رسمية الى الربع تقريباً (نحو 6 % من الأفراد البالغين في الدول العربية) . وتعتبر هذه النسبة الأدنى تقريباً بالمقارنة مع المتوسط العالمى وأغلب المجموعات الإقليمية الأخرى . فقد وصلت نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بالادخار خلال مدة 12 شهر ، نحو 36 % كمتوسط عالمى (20 % عبر مؤسسات مالية ومصرفية رسمية و 16 % عبر وسائل أخرى) .

وكما هو حال المؤشرات السابقة ، هناك تفاوتاً فيما بين الدول العربية ، حيث تصل هذه النسبة (الأفراد البالغين المدخرين في حسابات مالية

(10) Cull, Robert Ash Demirjue – Kunt, Timothy Lyman, 2012" Financial Inclusion and Stability ,

ومصرفية رسمية خلال فترة 12 شهر) أدناها لدى مصر واليمن بنحو واحد % فقط ولدى جيبوتي والسودان بنحو 3 % ولدى سورية والعراق وفلسطين بنحو 5 % ، فيما تتجاوز هذه النسبة المتوسط العالمي لدى كل من الكويت وقطر وعمان ، هذا وفقاً لهذه البيانات تتجاوز نسبة الأفراد المدخرين في حسابات رسمية نسبة هؤلاء الأفراد المدخرين في وسائل وقنوات أخرى غير رسمية ، لدى كل من الأردن والإمارات والجزائر وتونس والسعودية وفلسطين وقطر وعمان والمغرب وموريتانيا.

كما تظهر إحصاءات أخرى في هذا السياق ، ان متوسط نسبة عدد حسابات الإيداع لكل ألف شخص لمجموعة الدول العربية ، تقل عن المتوسط المماثل لمجموع الدول النامية [11] . إلا أن ذلك يخفى تفاوتاً بين الدول العربية ، حيث تتجاوز هذه النسبة لدى دول مجلس التعاون الخليجي وكل من تونس ولبنان ، المتوسط للدول النامية والبالغ 737 حساباً لكل ألف نسمة من السكان البالغين ، فيما تقل هذه النسبة لدى بقية الدول عن هذا المتوسط للدول النامية .

وتجدر الإشارة من جانب آخر الى ان خدمات التوفير لصغار المدخرين (Micro saving) متاح فقط في عدد محدود من مؤسسات أوشركات التمويل الصغير في الدول العربية. ويرتبط هذا الامر بالبيئة التشريعية ، التى تحد من إمكانية تقديم خدمات ومنتجات للمدخرين من قبل هذه الشركات والمؤسسات ، وذلك باستثناء سورية واليمن [12]

ب- <u>خدمات الإقراض والتسهيلات الائتمانية :</u> تظهر إحصاءات دراسة قياس الشمول المالي المشار اليها ، إن نحو 65 % من السكان البالغين في الدول العربية قد تحصلوا علي شكل من أشكال الائتمان أوالتمويل خلال 12 شهر (عام 2011) . وتظهر هذه الدراسة ان الاقتراض من الأصدقاء والأقارب يمثل المصدر الاول للحصول علي الائتمان للأفراد في الدول العربية بنحو 32 % ، يليه الشركات والمؤسسات التجارية بنحو 12 % ، ثم التمويل عبر مؤسسات مالية ومصرفية رسمية بنحو 6 % وهى نفس النسبة للتمويل عبر مصادر أخرى غير رسمية [13]

وبالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى للدول النامية والاقتصاديات الناشئة ، فهى مشابهه لحالة الدول العربية من حيث تصدر الأقارب والأصدقاء ، مصادر التمويل للأفراد ، وإنما تختلف على صعيد التمويل عبر مؤسسات

---

[11] استبيان الشمول المالى – صندوق النقد العربى – 2012.

[12] يقدم البنك الأهلي في اليمن والمتخصص في التمويل الصغير خدمات ادخار مختلفة بما في ذلك حسابات توفير ومنتجات توفير للأطفال وخدمات ادخار اسلامية . وقد وصل عدد المدخرين فيه حوالى 40 الف في 15 فرع وذلك في نهاية 2011

[13] لا تتضمن النسبة المتعلقة بالتمويل من خلال مؤسسات مالية ومصرفية رسمية ، الائتمانات المقدمة عبر البطاقات الائتمانية

مالية ومصرفية رسمية . حيث يمثل لتمويل الأفراد لدى مجموعات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا ، فيما تأتي هذه المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية كمصدر ثالث بالنسبة للدول العربية كمجموعة .

هذا وعلى صعيد الدول العربية فرادى فان القروض أو الائتمان المقدم من مؤسسات مالية ومصرفية رسمية ، يمثل المصدر الأول للحصول على التمويل بالنسبة للأفراد فقط في كل من البحرين والكويت ونوعاً ما لبنان . وتصل هذه النسب الى مستويات متدنية لدى كل من الجزائر والسودان واليمن (14)

وتجدر الإشارة الى ان انتشار البطاقات المصرفية والائتمانية ، يقدم وسيلة للأفراد للحصول على التمويل والخدمات المالية . وتقل نسبة حاملي البطاقات المصرفية والائتمانية من مجموع السكان البالغين للدول العربية عن النسبة المماثلة لدى أغلب المجموعات الإقليمية الأخرى . هذا وتتصدر الكويت الدول العربية من حيث نسبة حاملي البطاقات المصرفية من مجموع السكان البالغين بين الدول العربية ، تليها قطر فالإمارات ثم عُمان. وتصل هذه النسبة الى ما دون 3 % في الأردن والجزائر والعراق وسورية والسودان ومصر والى أقل من واحد في المائة في اليمن (15)

ت- **خدمات ومنتجات التأمين :** لا يزال الوصول الى خدمات التأمين في الدول العربية متدنياً ، كما هو الحال في أغلب الدول النامية . وتظهر الإحصاءات أن نسبة الأفراد البالغين المشتركين بشكل شخصي في خدمات التأمين الصحي لا يتجاوز 3 % للدول العربية كمجموعة ، وبالمقارنة مع المجموعات الإقليمية ، تمثل هذه النسبة الأدنى باستثناء دول مجموعة أفريقيا جنوب الصحراء ، وتصل هذه النسبة الى 37 % لدول شرق آسيا و7 % لدى دول أمريكا اللاتينية ونحو 5 % لدول جنوب آسيا . كما تظهر دراسة قياس الشمول المالي ، ان نسبة الأفراد البالغين المشتركون في خدمات التأمين ضد المخاطر من إجمالي الأفراد البالغين أصحاب الأعمال في قطاع الزراعة والصيد وتربية الحيوان، لا يتجاوز 6 %، وهي نسبة مشابهة تقريباً للمجموعات الإقليمية الأخرى للاقتصادات النامية والناشئة، باستثناء مجموعة دول أمريكا اللاتينية حيث تصل هذه النسبة الى 9 %.

وبصورة عامة لا تزال صناعة التأمين في مراحلها الأولى في معظم الدول العربية، وكذلك باستثناء المغرب التي قطعت شوطاً كبيراً في تطوير التشريعات والنظم المرتبطة بهذا القطاع وإلزاميته، وبدرجة أقل مصر ولبنان والبحرين والأردن، وإن كان ذلك لم ينعكس بعد في تحسن

(14) قاعدة بيانات (Global Findex) البنك الدولي.

(15) قاعدة بيانات (Global Findex)البنك الدولي ، والاستبيان الاحصائي لنظم الدفع والتسوية ، صندوق النقد الدولي .

واقع مستوى انتشار خدمات التأمين. فإجمالي أصول شركات التأمين في الدول العربية لا يتجاوز 5 % في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية. كما لا تتعدى اشتركات التأمين في هذه الدول- نصف في المائة من هذا الناتج. وهي بذلك تكون أقل في المتوسط من أمثالها لدى معظم التجمعات الإقليمية للاقتصاديات النامية والناشطة الأخرى ، باستثناء وسط آسيا وبعض الدول الافريقية.

ويذكر في هذا الصدد للمقارنة، أن نسبة إجمالي أصول قطاع التأمين تتجاوز 40 % من الناتج المحلي الإجمالي لدى الدول المتقدمة ، في حين تتجاوز حصيلة اشتراكات التأمين لدى هذه الدول نحو 4 % من هذا الناتج [16]

ث- **خدمات التمويل متناهي الصغر :** هناك عدد محدود من الدول العربية التي ادخلت تشريعات لتنظيم وتطوير قطاع مؤسسات وشركات التمويل الأصغر أو متناهي الصغر. وغالباً ما تأخذ هذه الشركات او المؤسسات شكل منظمات مدنية غير حكومية، وهو ماقد يحد بصورة كبيرة من قدرة هذه الشركات علي تقديم الخدمات المالية (أغلبها علي شكل قروض). وبالمقارنة مع التجمعات الإقليمية الأخرى ، تعتبر المنطقة العربية الأقل من حيث عدد وحجم نشاط مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وذلك وفقاً للبيانات المتاحة عن قاعدة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر (MIX) وشبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل)[17]

وتظهر الإحصاءات المتاحة ، أن هناك 64 مؤسسة مرخصة للتمويل متناهي الصغر في الدول العربية تقدم خدمات لحوالي 2.2 مليون عميل . وقد وصل إجمالي تسهيلات هذه المؤسسات الى قرابة 1.2 مليار دولار . ويصل قيمة متوسط قيمة القرض المقدم من قبل هذه الالمؤسسات الى نحو 610 دولار ، وفقاً لبيانات البنك الدولي – 2012 . وبالمقارنة مع حجم التسهيلات المصرفية المقدمة ، فإن متوسط التمويلات متناهية الصغرفي الدول العربية كمجموعة لا يتجاوز 0.5 % من إجمالي القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص. وتعتبر هذه النسبة متدنية بالمقارنة مع مثيلاتها للمجموعات الإقليمية الأخرى ، حيث تتراوح بين

---

(16) انظر ورقة قطاع التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا – التحديات واجندة التنمية- ، 2011 Lester.

(17) Microfinance Information Exchange وهي قاعدة بيانات عالمية خاصة بنشر بيانات ومعلومات حول انشطة وعمليات التمويل متناهية الصغر ، وفقاً للبيانات المتوفرة من أعضائها . أما " سنابل " فهي شبكة عربية للمعلومات حول التمويل الأصغر

4.7 % لمجموعة دول افريقيا جنوب الصحراء الي 7.1 % لمجموعة دول امريكا اللاتينية .[18]

ان كل من مصر والمغرب تستحوذان علي ما نسبته اكثر من 80 % من عدد العملاء المستفيدين من خدمات مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية [19]

وتعتبر المغرب ، الدولة العربية الأولي من حيث عدد المستفدين من هذه التمويلات بالمقارنة بعدد السكان العاملين . فقد وصلت هذه النسبة الي 6 % في المغرب ، تليها الأردن بنحو 3.7 % ، ثم فلسطين ومصر بنحو 1.7 % من اجمالي السكان العاملين . كما تصل نسبة قروض التمويل متناهي الصغر الي اجمالي القروض المصرفية اعلاه لدى المغرب نحو 1.1 % . اما من حيث نسبة شمول خدمات التمويل متناهي الصغر للسكان من محدودي الدخل ، فإنها تصل أعلاها لدى الأردن يليها المغرب . ومن جانب آخر ، فإن سورية واليمن هما الدولتان الوحيدتان بين الدول العربية التي تبنت تشريعات تسمح فيها لمؤسسات التمويل الصغير المرخصة بقبول وادئع .[20]

وتجدر الإشارة الي انه وفقاً لبيانات شبكات معلومات التمويل الأصغر ، فإن نسبة الأصول الخطرة (Portfolio at risk) ، لا تتعدى 2.1 % من اجمالي أصول مؤسسات التمويل الصغيرة في الدول العربية

ج- **خدمات التمويل العقاري :** يتصف الوصول لخدمات التمويل العقاري ، بالمحدودية في الدول العربية . ويستدل علي ذلك من أن نسبة القروض العقارية لا تتجاوز في المتوسط نحو 10 % من إجمالي محفظة القروض المصرفية. وتعتبر هذه النسبة متدنية بالمقارنة مع مثيلاتها في معظم التجمعات الإقليمية للاقتصادات النامية والناشئة الأخرى ، باستثناء دول جنوب آسيا. هذا، ومع أن عدد من الدول العربية أقدم على تنظيم تشريعات ومؤسسات تعنى بالتمويل العقاري، مثل المغرب ومصر والأردن وتونس، فإنه لا يخفى الحاجة للمزيد من الجهود لتطوير هذا القطاع ورفع كفاءته. وسيساعد تطوير هذا القطاع، الي جانب تقليل المخاطر المرتبطة بالتمويل العقاري ، الي تحسين فرص الوصول الى التمويل [21]

---

[18] قاعدة بيانات (Global Findex) البنك الدولي.

[19] لا تتوفر بيانات عن مؤسسات وجمعيات التمويل الصغير في دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من وجود البعض منها في دول مثل البحرين والسعودية

[20] قاعدة بيانات (Global Findex) البنك الدولي.

[21] إدراكاً لأهمية قطاع التمويل العقاري ، أطلق صندوق النقد العربي خلال العام 2012 بالتعاون مع البنك الدولي مبادرة للدعم الفني لمساعدة الدول العربية علي تطوير قطاع التمويل العقاري .

وتتمثل أبرز التحديات التي تواجه هذا النوع من التمويل في إحجام المؤسسات المالية الرسمية عن إقراض محدودي الدخل بسبب عدم امتلاكهم للضمانات الكافية للحصول علي التمويل ، أو عدم مقدرتهم على السداد المنتظم لأقساط القرض .

4) الوصول الى خدمات البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي :

من المؤشرات المهمة ايضاً في هذا الشأن ، التعرف على انتشار خدمات البنية التحتية . ويشمل ذلك:

ا- انتشار الفروع المصرفية ومكاتب البريد .
ب- انتشار أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع .
ت- انتشار خدمات الصيرفية عبر الهاتف المحمول.
ث- انتشار الخدمات المالية عبر الوكلاء.
ج- انتشار خدمات المعلومات الائتمانية والإقراض المضمون.

ولاشك ان توفر وانتشار خدمات البنية التحتية للقطاع المالي فضلاً عن أهميته في الاستقرار المالي ، يساهم بالضرورة وفقاً لما أثبتته التجارب في تحسين كفاءة وصول التمويل والخدمات المالية والمصرفية الي مختلف فئات المجتمع والمناطق الجغرافية .

ثالثاً- سياسات ومتطلبات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

يتضح من استعراض أوضاع الشمول المالي في الدول العربية، تدني مؤشرات الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية كمجموعة بالمقارنة مع معظم المجموعات الإقليمية الأخرى للدول النامية والاقتصاديات الناشئة. وقد اشتمل هذا الأمر معظم المؤشرات، سواء على صعيد انتشار المؤسسات المالية والمصرفية ، أو على صعيد الوصول للخدمات المالية المختلفة ، او كذلك بالنسبة لتطور البنية التحتية وتغطية خدماتها . وينطبق هذا الحال على الأفراد وايضاً على الشركات المتوسطة والصغيرة . وتنسجم هذه النتيجة من تدني مؤشرات الوصول للتمويل لدى الدول العربية منسوباً للناتج المحلي الإجمالي ، والتي تبلغ لمجموع الدول العربية نحو 41 % مقابل متوسط عالمي يصل الى 165 % .

إلا ان هذه الصورة ، تخفي تفاوتاً بين الدول العربية كما سبقت الإشارة حول مستوى مؤشرات الشمول المالي . وتبدو هذه المؤشرات أفضل نسبياً لدى دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان والمغرب . وترتبط هذه الأمر بمستوى العمق

المالي وتطور القطاع المالي والمصرفي في هذه الدول . ومع ذلك ، فإن هناك حاجة لتعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول للخدمات المالية ، لدى جميع الدول العربية دون استثناء . وتتعاظم هذه الحاجة لدى الدول الأقل دخلاً والأكثر سكاناً بالنظر بما يمكن ان يساهم به تحسين الشمول المالي ، من نتائج إيجابية لديها على مستوى التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر .

وبصورة عامة، هناك خمسة جوانب من السياسات والإجراءات التي يتعين أن ترتكز عليها جهود تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وهي: (22)

أ – وضع قضايا تحسين الشمول والوصول للتمويل والخدمات المالية ، في مقدمة أولويات السياسات الاقتصادية والمالية .

ب – العمل على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية ، التي تساعد على تحسن انتشار الخدمات المالية والمصرفية .

ج – متابعة جهود الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للقطاع المالي والمصرفي .

د – تبني استراتيجيات وطنية للشمول المالي ، تتشارك فيها معاً السلطات الإشرافية المعنية والقطاع الخاص .

هـ - تعزيز التعاون مع الأطر والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشمول المالي ، والعمل على توفير الدعم الفني المطلوب لنجاح السياسات والاستراتيجيات الوطنية .

1. <u>تقديم قضايا الشمول المالي في أولويات السياسات الاقتصادية :</u> (23)

تتمثل الخطوة الأولى ، في تقديم قضايا تحسين الشمول المالي والوصول للتمويل ، كواحدة من الأولويات الرئيسية للسياسات الاقتصادية . ولم يحظ هذا الموضوع ولسنوات طويلة باهتمام كافي من السلطات الإشرافية وصانعي السياسات الاقتصادية والمالية في الدول العربية . وغالباً ما كان ينظر لمثل هذه القضايا ، على أنها جوانب أو خدمات اجتماعية غير رئيسية. إلا أن الأزمة المالية وتداعياتها والأحداث والتطورات التي شهدتها الدول العربية في الأونة الأخيرة ، قد أبرزت مخاطر تركز الوصول الى التمويل والخدمات المالي ، وأثر ذلك على الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى . وقد تجسد هذا الإدراك ، في زيادة الاهتمام بمسائل الوصول الى التمويل وتطوير خدمات التمويل متناهى الصغر في العديد من الدول العربية .

---

(22) محمد بن برنية ، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور البنوك المركزية ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي – الامارات العربية المتحدة ، رقم 49 ، عام 2013 ، صفحة 32

(23) المرجع السابق.

ومع ذلك ، ليس هناك استراتيجيات وطنية شاملة للارتقاء بالشمول المالي في الدول العربية ، باستثناء المغرب. وصحيح أن دول مثل الأردن والجزائر وتونس وفلسطين وعمان وسورية ولبنان ومصر وموريتانيا واليمن ، كلها قد أقدمت على إدخال بعض التشريعات الجديدة وقامت ببعض الإجراءات في هذا الشأن ، وإنما بدون استراتيجية شاملة تغطي كافة متطلبات الشمول المالي . فقد اقتصرت هذه الجهود في الكثير من الحالات ، على الاهتمام فقط بمسائل التمويل متناهي الصغر أو تمويل الإسكان . ويعكس مؤشر مشاركة السلطات الإشرافية في الشمول المالي للبنك الدولي ، ضعف اهتمام الدول العربية بقضايا الشمول المالي. ويظهر هذا المؤشر أن مجموعات الدول النامية والاقتصادات الناشئة على صعيد حجم اهتمام ومشاركة السلطات الإشرافية في دعم الشمول المالي [24]

كذلك ومن جانب آخر ، ليس هناك أي دولة عربية حتى الآن أعلنت التزامها بإعلان " مايا" للشمول المالي (Maya Declaration) والصادر في عام 2011 والذي يدعو الى الالتزام باتخاذ إجراءات وخطوات لخفض نسبة المستبعدين من الحصول على التمويل والخدمات المالية.

2. **تطوير الإطار التشريعي والرقابي المساعد للشمول المالي :** [25]

من المفيد ان ينعكس اهتمام السلطات الإشرافية بقضايا الشمول المالي ، في تطوير التشريعات والسياسات والضوابط التي تساعد المؤسسات المالية والمصرفية على توسيع نطاق وصول خدماتها ومنتجاتها لمختلف فئات المجتمع . ويمكن الاستفادة في صياغة هذه السياسات، من المبادىء الصادرة عن مجموعة العشرين بشأن تحسين الشمول المالي .

هناك حاجة لتطوير القواعد التشريعية والقانونية ، التي تسمح للمؤسسات المالية والمصرفية المرخص لها ، من الاستفادة من تطورات تقنيات المعلومات والاتصالات لإدخال تطبيقات وابتكارات وحلول تخدم انتشار خدماتها وتقلل من تكلفة المعاملات المالية والمصرفية .

ويشمل ذلك ، وضع الأطر القانونية والضوابط اللازمة لاستخدام النقود والصيرفة الإلكترونية ، والسماح بتقديم خدمات الصيرفة والدفع عبر الهاتف المحمول وأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع . وكما سبقت الإشارة ، أن عدد

---

[24] يحتسب هذا المؤشر نسبة بين 0 و1 لمستوى اهتمام ومشاركة السلطات الإشرافية في الشمول المالي بالاستناد الى مجموعة من المعايير والمؤشرات . وقد بلغت نسبة مجموعة دول المنطقة العربية 0.39 ، مقابل 0.34 لدول شرق أوروبا ووسط آسيا و0.65 لدول شرق آسيا و 0.71 لدول افريقيا جنوب الصحراء و 0.92 لجنوب آسيا . بينما بلغت نسبة الدول مرتفعة الدخل 0.34 وهو مايعكس غياب الحالية للاهتمام في الشمول المالي لدى هذه الدول . المصدر CGAP ، 2010

[25] محمد بن براية ، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور البنوك المركزية ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي – الامارات العربية المتحدة ، رقم 49 ، عام 2013 .

محدود من الدول العربية أصدرت قواعد قانونية ورقابية لتنظيم تقديم خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول .

ويتعين أن يتضمن الجهود في هذا الشأن ، تبنى تفاهمات والتواصل مع السلطات الإشرافية الأخرى مثل هيئات الاتصالات لتحديد المسؤوليات والأدوار . كما يتعين أن يلاحظ في تطوير هذه القواعد القانونية والرقابية ، وضع الضوابط اللازمة للتحوط من المخاطر التي قد تنشأ من جراء التوسع في هذه الخدمات . وتأتى هنا أهمية توفير الحماية للمتعاملين بما في ذلك مسائل " اعرف عميلك " (26)

كذلك ومن الجوانب الأخرى في هذا السياق ، وضع الأطر القانونية التى تسمح للمؤسسات المالية والمصرفية من الاستفادة من الشركات والشبكات غير المالية كوكلاء عن هذه المؤسسات المالية والمصرفية في تقديم خدماتها ومنتجاتها .

ومن النواحى القانونية الأخرى التي تستحق الاهتمام الي جانب الصيرفة عبر الهاتف المحمول وعبر الوكلاء ، مسائل حماية المستهلك . والعمل علي تحسين الشفافية المرتبطة بتقديم الخدمات المالية والمصرفية والرسوم المرتبطة بها . كما يتطلب الأمر ، وجود قواعد مبسطة وقليلة التكلفة لمعالجة شكاوى العملاء والنظر فيها .

هذا وعلى الرغم من اهتمام السلطات في عدد من الدول العربية بقضايا حماية المستهلك في إطار الممارسات الرقابية الاعتيادية ، الا ان عدد محدود فقط من الدول العربية ، التي اقدمت على تبنى تشريعات شاملة تتعلق بحماية المستهلك مثل الكويت والمغرب (27)

كذلك هناك حاجة لوضع القواعد القانونية التي تسمح وتشجع البنوك الحكومية في توسيع خدماتها بعيداً عن العمليات المصرفية التقليدية لتشمل الفئات محدودة الدخل ، وهى مناسبة في حالة بعض الدول العربية . ويرتبط ذلك لما يتوفر لهذه البنوك الحكومية من شبكة انتشار واسعة .

واخيراً ، فإن جهود تعزيز التنافس بين المؤسسات المالية والمصرفية بما في ذلك إدخال المزيد من المرونة في أسعار الفائدة ، من شأنه أيضاً أن يساهم فى توفير البيئة التى تساعد على تحسين الشمول المالى .

---

(26) ورقة نظم الدفع عبر الهاتف المحمول – الأبعاد والقواعد المطلوبة ، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية – صندوق النقد العربى ، 2012.

(27) اعدت اللجنة العربية للرقابة المصرفية – صندوق النقد العربى ، ورقة حول جوانب حماية المستهلك في الخدمات المالية والمصرفية ، ستقدم في نهاية العام الجارى 2012 لمجلس محافظى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية .

3. متابعة تقوية البنية التحتية للقطاع المالي : [28]

يمثل وجود أنظمة فعالة وكفؤة للبنية التحتية للقطاع المالي ، عاملاً مهماً ورئيسياً في تحسين الوصول للتمويل والخدمات المالية . ويحتاج تطوير هذه الأنظمة في الدول العربية للمزيد من الاهتمام والجهود . هذا ولا يمكن أن نغفل ان هناك تحسناً نسبياً قد تحقق في بعض جوانب البنية التحتية على صعيد نظم الدفع والتسوية ، وبصورة أقل فيما يتعلق بنظم المعلومات الائتمانية ، في حين أن مستوى التقدم يبدو أقل على صعيد نظم الإقراض المضمون وحقوق الدائنين ونظم الإفلاس [29]

ففيما يتعلق بنظم الدفع والتسوية ، بذلت جهود كبيرة في السنوات الماضية لإصلاح وتحديث هذه النظم في اغلب الدول العربية . ويظهر ذلك تحديداً على صعيد أنظمة المدفوعات الكبيرة وأنظمة مقاصة وتسوية الأوراق المالية ، لأهمية هذه الأنظمة في ضبط المخاطر النظامية في القطاع المالي ، وتتواجد حالياً أنظمة لانتقال المدفوعات الكبيرة في 13 دولة عربية . كما أن الجزء الأكبر من نظم مقاصة وتسوية الأوراق المالية في الدول العربية ، هي اليوم متوافقة مع مبدأ الدفع مقابل التسليم (DvP) . ومع ذلك لا يزال هناك حاجة للمزيد من الجهود للارتقاء بكفاءة هذه الأنظمة. وفي المقابل ، فإن الأطر القانونية لنظم الدفع والتسوية لا تزال ضعيفة في اغلب الدول العربية [30]

هذا ، وصحيح أن هناك تحسن على مستوى انتشار وترابط (Interoperability) أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع في السنوات الماضية في اغلب الدول العربية ، إلا أن المجتمعات العربية لا تزال مجتمعات نقدية . فنسبة المعاملات غير النقدية للفرد الواحد ، هي الأدنى بين كل المجموعات الإقليمية باستثناء دول مجموعة جنوب آسيا [31]

---

[28] محمد بن برنية ، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور البنوك المركزية ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي – الامارات العربية المتحدة ، رقم 49 ، عام 2013 .

[29] اهتم صندوق النقد العربي بقضايا تحسين البنية التحتية للنظام المالي في الدول العربية . فقط أطلق مجموعة من مبادرات المعونة الفنية بمبادرة ودعم من قبل مجلس محافظي البنوك المركزية العربية . فقد أطلق في عام 2005 بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين مبادرة تطوير نظم مقاسة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية (API) كما أطلق بالتعاون مع مؤسسة التمويل في عام 2008 مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر (ACRI) . كذلك أطلق بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية أيضاً ، مبادرة تطوير نظم الإقراض المضمون (ASTI) في العام السابق 2011

[30] تقارير مبادرة تطوير نظم مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في الدول العربية – صندوق النقد العربي . وهذا ومن أبرز نواحي الضعف في الأطر القانونية ، غياب العمل بمفاهيم اساسية مثل نهائية التسوية ، وقاعدة ساعة الصفر .

[31] تصل نسبة المعاملات غير النقدية (Cashless) في الدول العربية للفرد الواحد الى نحو 8.5 في المائة مقابل نحو 18.8 في المائة للفرد في امريكا اللاتينية و 20.1 في المائة لشرق اوروبا ووسط آسيا و13.0 في المائة لدول شرق آسيا ، في حين تصل هذه النسبة دول جنوب آسيا الى 3.4 في المائة . وللمقارنة فإنها تصل الى نحو 84 في المائة لدول الاتحاد الأوربي . المصدر الاستبيان العالمي لنظم الدفع 2010 .

أما على صعيد نظم المعلومات الائتمانية ، هى الأخرى شهدت تحسنا نسبياً فى السنوات القليلة الماضية . فقد أقدمت العديد من الدول العربية على إدخال إصلاحات في مركزيات المخاطر وإنشاء شركات خاصة للاستعلام الائتمانى وتتواجد حالياً كما سبقت الإشارة شركات خاصة للاستعلام الإئتمانى في خمس دول عربية هى البحرين والكويت والسعودية ومصر والمغرب . كما اتخذت الأردن والإمارات ولبنان خطوات مماثلة نحو إنشاء مثل هذه الشركات . كما طورت سلطة النقد الفلسطينية نظام للمعلومات الإئتمانية ، يعتبر من الأنظمة الجيدة على مستوى الدول النامية .

وقد انعكست جهود الإصلاح هذه ، في تحسين مستوى عمق المعلومات الائتمانية في الدول العربية كمجموعة وفقاً لتقرير مناخ الأعمال ، من 2.44 من أصل 6 خلال عام 2008 الي 3.3 من اصل 6 خلال عام 2011 [32]

إلا أن هذا التحسن ، يجب ألا يلغى الحاجة الكبيرة لتحسين نطاق تغطية المعلومات الائتمانية من جهة ونوعية الخدمات التي تقدمها أنظمة المعلومات الائتمانية سواء الحكومية أو الخاصة من جهة أخرى . فمستوى التغطية للمعلومات الائتمانية ، على تحسنه النسبى ، لا يزال كما سبقت الإشارة متدنى بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى . كما أن المعلومات الائتمانية عن أنشطة التمويل الصغير وعن العديد من شركات التجزئة ، لا يزال غير مشمولة لدى أنظمة المعلومات الائتمانية في اغلب الدول العربية ، باستثناء ربما فلسطين والمغرب .إلا ان مستوى التقدم يبدو أقل بكثير فيما يتعلق بنظم الرهونات والإقراض المضمون وحقوق الدائنين . ذلك وللأسف ان معظم الدول العربية في مراتب متأخرة فيما يتعلق بهذه الجوانب .

وقد بينت الدراسات العديدة ، أن تبنى أنشطة كفؤة للإقراض المضمون قد أدت الي تحقيق زيادة ملحوظة في الإقراض للقطاع الخاص ، وتحديداً للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة . كما أدت ايضاً الي خفض كلفة الإقراض على هذه المؤسسات.

4. تبنى استراتيجيات وبرامج عمل وطنية للشمول المالى :

يمثل تبنى وتنفيذ استراتيجيات او برامج وطنية شاملة لتحسين الوصول للتمويل والخدمات المالية بتشارك فيها كافة الأطراف المعنية ، المحور الأهم في سياسات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية . ذلك أن تطوير الأطر القانونية والرقابية على القطاع المالي وتحسين بنيته التحتية ، هى جوانب مهمة للارتقاء وتعميق هذا القطاع وقدرته على توصيل الخدمات المالية ،

---

(32) ساهمت مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتمانى ومركزيات المخاطر (ACRI) والتى اطلقها الصندوق بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية فى عام 2008 ، فى هذا التحسن . وقد جرى تقديم الدعم الفنى لإحدى عشرة دولة عربية حتى الآن

وإنما يجب ان تكون في إطار استراتيجية متكاملة تسعى لتحقيق أهداف محدودة ، تمثل أجندة وطنية للشمول المالي يشارك فيها القطاعين العام والخاص .

هذا ، وبالطبع يجب ان تنبثق هذه الاستراتيجية أو البرامج من واقع وأوضاع وخصوصيات كل دولة . إلا انه بصورة عامة هناك محاور أساسية لأى استراتيجية ، وفقاً لتجارب الدول . ويمكن أن تشمل مكونات أو عناصر هذه الاستراتيجية ، مايلي: (33)

- جمع البيانات والمعلومات بصورة مستمرة وإجراء التقييمات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالي في الدولة .
- تحديد أهداف واضحة ومؤشرات قابلة للقياس ، للعمل على تحقيقها .
- وضع عناصر خطة العمل للوصول لهذه الأهداف والمؤشرات ، والجوانب المؤسسية لتنفيذها والتنسيق بين الأطراف المعنية .
- الإجراءات المتعلقة بالسلطات الإشرافية .
- الإجراءات المتعلقة بالقطاع الخاص .
- الجوانب المتعلقة بمتابعة التنفيذ .

5. **تعزيز التعاون مع الأطر والمؤسسات الدولية المعنية :** (34)

كما سبقت الإشارة ، فإن حضور ومشاركة الدول العربية ، لا يزال ضعيفاً في التجمعات الدولية المعنية بتحسين قضايا الشمول المالي . وسيساعد تعزيز تواجد السلطات والمؤسسات العربية في هذه التجمعات والأطر ، من الاستفادة من تجارب وخبرات الأخرين في هذا الشأن ، الي جانب ما قد يوفره هذا الأمر من فرصة للحصول على الدعم الفني على صعيد تصميم خطط واستراتيجية تعزيز الشمول المالي ، كما سبقت الإشارة إليه أعلاه .

رابعاً- دور ومسؤوليات البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي:

يتضح من استعراض السياسات والمتطلبات اللازمة لتعزيز الشمول المالي، الدور الكبير والهام الذى تضطلع به البنوك المركزية في دفع وتشجيع هذه السياسات، ويرتبط ذلك بدور هذه البنوك كجهات إشرافية ورقابية على القطاع المالي والمصرفي، كما يرتبط الأمر بدور هذه البنوك كطرف مشارك في النظام المالي ومسؤولياتها الرئيسية في التنسيق مع السلطات الإشرافية الأخرى في رسم وإدارة سياسات القطاع المالي داخل الدولة عبر الحدود.

---

(33) استراتيجيات الشمول المالي (Financial Inclusion Strategies – reference framework) يونيو 2012 ، البنك الدولي . وقد تم الإشارة الى هذه العناصر على ضوء تجارب مجموعة من الدول .

(34) محمد بن براهيم ، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور البنوك المركزية ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي – الامارات العربية المتحدة ، رقم 49 ، عام 2013 .

وإنطلاقاً من ذلك أقدمت العديد من البنوك المركزية في العالم علي إنشاء إدارات أو مجموعات عمل داخلها، معنية بقضايا الشمول المالي. وقد تعزز هذا الأمر، علي أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية [35]

وفيما يلى استعراض لأهم عناصر هذه الأدوار والمسؤوليات للمصارف المركزية ، وذلك على صعيد دورها كسلطات إشرافية ، وعلى صعيد دورها كمحور ارتكاز فى تنسيق سياسات القطاع المالى :

ا) <u>دور البنوك المركزية كسلطات إشرافية ورقابية</u> :

ترتكز الجهود الإشرافية والرقابية للمصارف المركزية علي حماية النظام المالي والمصرفى ككل والتأكد باستمرار من قدرة المؤسسات المالية والمصرفية علي الإيفاء بالتزاماتها تجاه عملائها .

ومن شأن إضافة بعد أو مسؤولية جديدة لهذه الجهود ترتبط بتحسين الشمول المالي ، أن يضيف متغيرات جديدة ، يتعين التعامل معها . ومن هذه المتغيرات ، التعامل مع مقدمين جدد أو مختلفين للخدمات المالية والمصرفية ، وأدوات ومنتجات وقنوات جديدة لتقديم هذه الخدمات ، وأخيراً أنماط جديدة من المتعاملين .

ويتطلب تطوير الإطار القانونى المشجع لانتشار الخدمات المالية ، إدراك الخصائص والمخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المالية لفئات محدودى الدخل .

وتكمن المسؤولية الرئيسية للمصارف المركزية كجهات إشرافية ورقابية ، فى تعزيز الشمول المالي ، في خلق البيئة القانونية التي تشجع الوصول الخدمات المالية وتسمح بالتوسع في تقديم هذه الخدمات من خارج الفروع المصرفية التقليدية . ويفترض أن يساهم ذلك في خفض كلفة تقديم هذه الخدمات من جهة ، ووصولها لفئات أوسع في المجتمع من جهة أخرى .

ويطرح خلق هذه البيئة القانونية المناسبة ، مجموعة من التساؤلات على البنوك المركزية ، أهمها هل يسمح لشبكات محلات التجزئة في ان تكون وكيل للمؤسسات المالية والمصرفية (طرف ثالث) في تقديم خدمات لعملاء هذه المؤسسات.

وبالتأكيد سيتوقف نجاح وازدهار تقديم الخدمات المالية والمصرفية، عبر طرف ثالث ، علي مدى توفر التشريعات المناسبة والمتسقة من جهة ، والتنسيق الفعال في الممارسات الإشرافية مع كافة الأطراف والأنشطة ذات العلاقة من جهة أخرى . ويتعين على البنوك المركزية في سعيها لتوفير هذه البيئة التشريعية والإشرافية الملائمة ، أن تحقق التوازن بين الحاجة لتوفر الظروف المناسبة لنمو الابتكارات والتنافس في تقديم الخدمات المالية

---

[35] انظر حالة الشمول المالي خلال الأزمة (CGAP) - 2010

والمصرفية من جانب ، وبين الحاجة لضبط المخاطر وحماية المتعاملين من جانب آخر .

وبصورة عامة ، هناك خمسة جوانب رئيسية من القضايا ، يتعين على البنوك المركزية التعامل معها للمساهمة في تعزيز الشمول المالي، وذلك في إطار دورها كسلطات إشرافية ورقابية . وتشمل مايلي :

1 – مسائل استخدام طرف ثالث للقيام بمعاملات مالية ونقدية ، بما في ذلك فتح الحسابات .

2 – قضايا التعامل مع متطلبات مكافحة غسل الأموال ، على صعيد تقديم هذه الخدمات عبر طرف ثالث ، ولفئات محدودة الدخل .

3 – التعامل مع مقدمي خدمات الدفع ومصدري النقود الإلكترونية ، ومن غير المؤسسات المصرفية .

4 – مسائل وتحديات توفير الحماية للعملاء ، في ظل استخدام أطراف ثالثة من جهة ، واستخدام التقنيات الحديثة من جهة أخرى .

5 – الاحتياجات القانونية لنظم الدفع والتسوية ، في هذا الشأن .

2) <u>دور البنوك المركزية كمنسق لسياسات القطاع المالي :</u>

الي جانب دور البنوك المركزية في تطوير التشريعات والقواعد الرقابية التي تسمح وتشجع على انتشار الخدمات المالية والمصرفية والوصول اليها ، فإن للمصارف المركزية كذلك دور لا يقل أهمية في التنسيق لدعم برامج خطط تعزيز الشمول المالي داخل دولها . وتعتبر البنوك المركزية ، بحكم صلاحيتها الواسعة وإشرافها على الجزء الأكبر من مكونات القطاع المالي والمصرفي ، أكثر الجهات أو المؤسسات مناسبة لقيادة الجهود الوطنية وتنسيق السياسات المتعلقة بهذه الجوانب .

وبالفعل فإن العديد من البنوك المركزية في العالم ، تلعب اليوم دوراً قيادياً في استراتيجيات الشمول المالي ، وتحديداً من خلال جمع البيانات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالي سواء البيانات حول جانب العرض (انتشار المؤسسات المالية وتوفر خدماتها) أو حول جانب الطلب (احتياجات ونوعية الخدمات المطلوبة من الأفراد والشركات) . كما تمارس هذه البنوك المركزية دوراً قيادياً كذلك في التنسيق مع السلطات الإشرافية والأطراف الأخرى ، بشأن السياسات والإجراءات المتخذة .

ويتعين على البنوك المركزية ان تكون حذرة نسبياً في تنسيق سياساتها الإشرافية او الرقابية في هذا الشأن ، مع أطراف أو مؤسسات مشاركة في النظام المالي ونظام الدفع . ومن أهم الأطراف التي يتعين التنسيق معها بالطبع وزارة المالية وهيئات الرقابة والإشراف الأخرى على القطاع المالي . والى جانب ذلك وحيث ان شركات الاتصالات وشبكات الهاتف المحمول ، باتت تمثل عنصراً حيوياً في توسع وانتشار الخدمات المالية والوصول اليها ، فإنه يتعين التنسيق مع الهيئات أو الجهات الإشرافية التي تشرف على هذه

الشركات والشبكات وقد يضعف غياب مثل هذا التنسيق ، في التنافسية والابتكارات المطلوبة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية عبر الهاتف المحمول أو عبر الوكلاء .

هذا ولا يتقصر دور البنوك المركزية في قيادة جهود التنسيق على المستوى المحلي ، بل يشمل ايضاً التنسيق مع الأطر والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشمول المالي . ويأتي ذلك ، بالنظر لكون أغلب الأطر والمؤسسات الدولية الفاعلة اليوم في هذه المسائل ، هي على ارتباط وثيق بالبنوك المركزية ، مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية ، واللجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية (CPSS) التابعة لبنك التسويات الدولية ، ومجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF) ، والجمعية الدولية لضمان الودائع (IADI). ومن هذه الأطر كذلك ، التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) والذي يتكون أغلب اعضاءه من مصارف مركزية ، بالإضافة الي المجموعة التشاورية لمساعدة الفقراء (CGAP) التابعة للبنك الدولي.

وتجدر الإشارة في هذا السياق ، الي تزايد اهتمام هذه الأطر والتجمعات الدولية بمسائل الشمول المالي . فالتعديلات الأخيرة للمبادىء الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل هذا العام 2012 ، قد تضمنت إرشادات للرقابة على انشطة التمويل متناهي الصغر وكذلك حول الرقابة على المنتجات والابتكارات من الخدمات المالية والمصرفية ، مثل استخدام النقود الإلكترونية والدفع عبر الهاتف المحمول والخدمات المالية عبر الوكلاء . كذلك الحال بالنسبة للجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية ، التي عززت اهتماماتها بقضايا تطوير أنظمة المدفوعات الصغيرة ، وهناك أوراق استرشادية جديدة في هذا الشأن . كما أصدرت المجموعة الدولية لمكافحة غسل الأموال ، مبادىء جديدة في عام 2011 تتعلق بقضايا التعامل مع مكافحة غسل الأموال على صعيد الشمول المالي . ومن جهتها ، اقدمت الجمعية الدولية لمؤسسات ضمان الودائع ، على تكوين لجنة فرعية تابعة لها لدراسة القضايا المرتبطة بالشمول المالي .

المبحث الثاني - الاقتصاد غير الرسمي Informal Economy

تمهيد :

الحق في الاستثمار هو حق كل فرد في أن يشترك في العملية الاستثمارية -إذا أراد- ويؤسس كيانًا قانونيًا سواء للتجارة أو الصناعة أو أي نشاط يعود عليه بالربح دون أن يرتكب جنحة أو جناية. وكما الحال مع جميع الحقوق فإن الحق في الاستثمار يقابله واجبات مثل الالتزام بالقوانين ومعايير الجودة والمنافسة وتوفير بيئة صالحة للعاملين والحفاظ على البيئة. فإن الحق

في الاستثمار يحقق مكاسب لجميع الأطراف وهم المستثمر والحكومة والعاملون والمستهلكون.

موضوع هذا المبحث شديد الصلة بالحق في الاستثمار وهو كيفية التعامل مع القطاع غير الرسمي علماً بأن الدراسات والأرقام المختلفة تشير إلى أن نسبة القطاع غير الرسمي في العملية الاقتصادية في مصر يتراوح بين 40% إلى 60% وإن كنا لا نستطيع أن نجزم بدقة لتحديد هذه النسبة ولكنها نسبة مقاربة للعديد من البلدان النامية. وعندما يدرج القطاع الزراعي في التقييمات، تقارب نسبة الاقتصاد غير الرسمي في بعض البلدان 80 إلى 90% من الاقتصاد ككل. كما أن الاقتصاد غير الرسمي لا يقتصر على العالم النامي حصرًا، بل يشكل جزءًا كبيرًا من الاقتصاديات المتقدمة. (36)

أولاً - ملامح القطاع غير الرسمي:

1) القطاع غير الرسمي والتسجيل:

ذهب البعض إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل الأصول العقارية والإنتاجية غير المسجلة والأنشطة الاقتصادية السلعية والخدمية غير المقننة. وطبقًا لهذا التعريف العقارات غير المسجلة تقدر بنحو 92% من السكان أي 64% من جملة الأصول العقارية في مصر وتقدر المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تعمل بصورة غير رسمية بنحو 82% من إجمالي المنشآت، وتشكل نسبة تتراوح بين 40 إلى 60% من إجمالي حجم المنشآت الصغيرة التي تعمل بشكل رسمي. وفي الآونة الأخيرة تم طرح مفهوم أوسع للاقتصاد غير الرسمي وهو يركز على علاقات العمل غير الرسمية في المنشآت، بحيث يشمل العمالة دون أجر في المنشآت غير الرسمية والعمالة بأجر بدون عقود رسمية أو تأمينات اجتماعية في المنشآت الرسمية وغير الرسمية. ويشير البعض الأخر إلى أن القطاع غير الرسمي هو الذي لا تتوافر لديه كل أو أي من الشروط المطلوبة للدخول إلى السوق، وبالتالي يعتبر الإطار القانوني والمؤسسي الحاكم للاقتصاد هو الدافع الرئيسي لعمل المنشآت خارج هذا الإطار لتجنب العوائق المختلفة التي يفرضها.

إن أول معايير انتماء المنشأة للقطاع غير الرسمي هو عدم التسجيل، أي غياب كافة أنواع القيد بالسجلات الرسمية (سجل تجاري، سجل صناعي، تراخيص عمل)، كما ترتبط درجة التنظيم أيضًا بعلاقة المنشأة بالإدارة الضريبية وبنظام المحاسبة، وعلى الرغم من ذلك، لا يعني كون المنشأة تنتمي

---

(36) ILO, "Decent Work and the informal economy", Report VI, International Labour Conference, 90th session, Genva, 2002, p.26.

للقطاع غير الرسمي أنه لا يوجد بها قواعد أو معايير تنظم أنشطتها، حيث إن وصف القطاع بأنه قطاع غير رسمي أو غير منظم لا يعني غياب التنظيم، وإنما يعني وجود هياكل وأشكال غير قابلة للتصنيف حسب المعايير المعتادة أو المعمول بها في الدولة، فالعاملون في القطاع غير الرسمي لهم قواعدهم وهياكلهم التنظيمية التي تنظم عملهم.

بالطبع هناك علاقة مباشرة بين القطاع غير الرسمي والتسجيل ولكن لا يمكن أن تكون علاقة حصرية بمعنى أننا لا نستطيع أن نقول إن كل منشأة مسجلة تنتمي إلى القطاع الرسمي. لأن هناك ظلالاً من غير الرسمية فمن الممكن أن تكون المنشأة مسجلة في نشاط وتعمل في نشاط آخر ومن الممكن أيضاً أن تقوم المنشأة بممارسات غير مسجلة أو رسمية مثل التعيين بدون عقود أو القيام بمشتريات ومبيعات غير مسجلة. ولذلك فالتسجيل وحده لا يكفي.

وعلى الرغم من أهمية تسهيل إجراءات التسجيل لتحفيز عملية الهجرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، فإن تبني إجراءات سرعة التسجيل فقط لن تحل المشكلة. فهناك بالفعل تطور في سرعة تسجيل الشركات ولكن يواجه المستثمر بعدها عقبات أخرى مثل الترخيص أو الحصول على أراضي أو تمويل أو تعنت من قبل الجهات الإدارية والرقابية مما يدفعه أن يتوارى في أحد ظلال غير الرسمية.

2) معاملة القطاع غير الرسمي كجريمة:

يناقش البعض إشكالية القطاع الرسمي من منظور جنائي فقط، فتنحصر محاولات الإصلاح في تتبع الخارجين على القانون لتقديمهم للعدالة لأنهم لا يلتزمون بالأطر القانونية الموجودة. ومنهم من يعرف القطاع غير الرسمي بأنه الممارسات التجارية المحظورة قانونا والتي تشكل جريمة وإن كانت الأدبيات الاقتصادية قد اتفقت على أن القطاع غير الرسمي في هذا السياق لا يشمل الأنشطة المجرمة قانونيًا.

كما يوجد بعض المشاكل القانونية التي تدفع البعض إلى عدم الرغبة أو القدرة على التحول الي القطاع الرسمي منها ما يلي :

أ. إصدار القوانين بعد التشاور مع أصحاب المصلحة غير الحقيقيين. وبالقياس على مصر فإن المشاورات التي تتم قبل إصدار القوانين أغلبها مع كبار أصحاب الأعمال الرسميين. في حين يتم تجاهل الأغلبية العظمى من أصحاب الأعمال المختلفة وبالتالي تخرج قوانين تتناسب مع فئة بعينها ولا تنظر إلى الفئات الأخرى.

ب- حكم القانون يتطلب دوام المتابعة والرقابة من خلال جهة مسئولة عن إنفاذه (حيث أشار البعض إلى عدم وجود جهة مختصة بإشكالية القطاع غير الرسمي وبالتالي يصبح الملف ضالاً بين الوزارات والهيئات الحكومية).

ت- وضوح الرؤية والهدف من القوانين وعدم تضاربها يشكل ركنًا مهمًا من أركان تحسين مناخ الاستثمار. فالبنية التشريعية في مصر شديدة التعقيد والتضارب، بالأخص إذا أضفنا إلى القوانين قرارات الوزراء.

وبناء عليه، يجب ألا نضع المستثمر في قفص الاتهام قبل تطوير المنظومة التشريعية وحينها من الممكن أن يتم التعامل مع المتهرب من القطاع الرسمي من الناحية الجنائية في ضوء ما ارتكبه من مخالفات.

3) القطاع غير الرسمي ومعايير الجودة:

الجودة هي جوهر تنافسية أي اقتصاد وحق لكل مستهلك وواجب على كل مستثمر. وكون القطاع غير الرسمي يعمل في الظل فهناك صعوبة في مدى معرفة مدى التزام المنشآت غير الرسمية بمعايير الجودة مما يعرض حياة المواطنين للخطر في كثير من الأحيان. ولكن التعميم ليس صحيحًا في هذه الحالة فكثيراً ما نجد - وبالأخص في الفضاء الإلكتروني- تعاملات غير رسمية تلتزم بأعلى معايير الجودة. فبشكل عام لا نستطيع أن نجزم بأن القطاع غير الرسمي كله يتهرب عمداً من تطبيق معايير الجودة، ولكن من الممكن أن نقول إن تطبيق معايير الجودة يستلزم دمج القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية.

4) اتجاه المستثمرون نحو القطاع غير الرسمي:

بالإضافة إلى الأسباب السابق ذكرها، فإن أسباب التوجه نحو القطاع غير الرسمي تختلف من دولة إلى أخرى حسب السياق الذي توجد فيه، ولكن وبصفة عامة، هناك أسباب، قد تكون أساسية، منها كما تشير الدراسات العلمية التي أجريت على هذا القطاع، صعوبة الدخول والخروج من الأسواق الرسمية، وارتفاع تكلفة دخول الأسواق وتعقد إجراءات الاقتصاد الرسمي وزيادة أعبائه (الضريبية التأمينات الاجتماعية) ناهيك عن الشروط الصحية والبيئية يضاف إلى ما سبق ما يتميز به الاقتصاد القومي من إسراف في الاعتماد على القوانين والقرارات السيادية والمغالاة في طلب الضمانات المسبقة لإثبات النوايا الحسنة للمتعاملين مع الجهاز الحكومي وهو ما أدى إلى زيادة الاقتصاد غير الرسمي في المجتمع. وهناك بالطبع أسباب أخرى مثل الرغبة في زيادة الأرباح دون تسجيل العمل والتهرب من أعباء التسجيل

والضرائب، وعدم القدرة على الرعاية والحماية الرسمية للعاملين. وكذلك قد تكون الرغبة في مزيد من الدخل الدافع نحو العمل غير الرسمي، أو اعتباره كخطوة أولى في سبيل التحول إلى القطاع الرسمي .[37]

لهذا سارت حركة التشغيل في المجتمع على عكس الاتجاه المستهدف والذى كان هادفًا إلى أن يستوعب القطاع الخاص المنظم المزيد من قوة العمل وليس العكس، إذ نلحظ أن معظم العمالة التي لحقت بالقطاع الخاص قد انضمت إلى القطاع غير المنظم أو غير الرسمي. وتكمن خطورة هذا الوضع إلى أنه قد بدأ يستوعب قطاعات جديدة من الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا ليضافوا إلى قوته الأساسية المتمثلة في المنتقلين من الريف المصري إلى المدن أو العائدين من الخارج. ويشير ذلك إلى أن هذا القطاع لم يعد مجرد احتياطي للقطاع المنظم، بل أصبح فاعلا أساسيًا بالأسواق. وبمعنى آخر فإن هذا القطاع لم يعد يستوعب العمالة الإضافية التي لا تجد مكانا لها بالسوق النظامية كما كان سائدا من قبل، بل أصبحت هذه العمالة تتجه مباشرة إلى هذه السوق وهنا مكمن الخطورة حيث يؤدى نمو هذه القطاع إلى عدم الاستقرار الداخلي لسوق العمل وصعوبة وضع أو رسم سياسات محددة من جانب متخذي القرار، ناهيك عن صعوبة تنظيم الأوضاع بداخل هذه السوق مع ما يتلاءم واحتياجات المجتمع.[38]

كما يجب الإشارة إلى أهمية التعامل الإيجابي مع هذا القطاع ومن أهم الأسباب ما يلي:

- زيادة دخل الدولة من الضرائب والرسوم.
- تطوير منظومة الرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية.
- حماية المنافسة ومنع الاحتكار.
- ضمان حقوق العاملين .
- تحفيز الابتكار وريادية الأعمال.
- تسهيل عملية الحصول على تمويل .
- الحفاظ على البيئة .
- ضمان الجودة وحماية المستهلك.
- تقليل تكلفة الفساد.
- جذب الاستثمارات الخارجية .

---

(37) Jan L.Losy, et others, "The Informal Economy: Experiences of African Americans", Institute for Social and Economic Development (ISED) Solutions. September 2003.pp 33-39.

(38) عبد الفتاح الجبالي، الاقتصاد غير الرسمي وآليات تطويره، الأهرام، 2 سبتمبر 2015، ص 10

ثانيا - التحديات التي تواجه تقنين القطاع غير الرسمي:

1) أزمة التشغيل:

من ضمن الحجج التي تمت صياغتها لعدم المضي نحو إدماج القطاع غير الرسمي هي مساهمة هذا القطاع في الحد من البطالة. والجدير بالذكر أن مشكلة البطالة في مصر من المشكلات المزمنة التي تواجهها البلاد، حيث تشير آخر الأرقام الرسمية إلى أن نسبة البطالة سجلت أعلى معدلاتها تاريخيا عند 13.4% بنهاية ديسمبر 2014، وترتفع هذه النسبة إلى 30% بين فئة الشباب دون عمر الثلاثين وفقًا لتقديرات 2011، ولكن جزءًا كبيرًا من تلك العمالة يرى أن هذا العمل مؤقت لحين وجود فرصة في القطاع الرسمي الذي يعاني من أزمة في طرح فرص جديدة، وبالتالي أصبح القطاع غير الرسمي موظفًا لقطاع عريض من العمالة خاصة من الشباب. ويمثل فرصة جيدة للحد من البطالة. ولكن هل ضمانات العمل الرسمي كافية للحد من ظاهرة العمل غير الرسمي. وطبقاً للبنك الدولي فإنه في الفترة التي شهدت فيها مصر معدلات تنمية عالية في الفترة ما بين 2005-2008 وانخفضت فيها معدلات البطالة لتصل إلى 8.7% بدلا من 11.7%، هي نفسها الفترة التي انخفض فيها معدل التشغيل في القطاع الرسمي من 34% إلى 27% في حين ارتفع في القطاع غير الرسمي. ولذلك فإن تحقيق نمو اقتصادي لا يعني بالضرورة استدامة عملية التنمية. كما أن مساهمة القطاع غير الرسمي في عملية التشغيل لا يعني بقاء الوضع كما هو عليه لعدة أسباب منها: ضياع حقوق العمال، والتهرب الضريبي، وعدم ضمان استمرارية العامل في العمل. [39]

وفي بعض الأحيان تلجأ الكيانات المسجلة رسميًا إلى الاستعانة بعمالة غير رسمية نظرًا لتعقيدات قانون العمل الذي لا يعطي صاحب العمل الصلاحيات الكافية لمعاقبة المقصرين في العمل مما يجعل صاحب العمل يقوم بممارسات غير رسمية مثل إجبار العامل على توقيع استمارة 6 (للاستقالة) قبل البدء في العمل حتى يستطيع فصله بدون أية عواقب قانونية. وفي بعض الأحيان لا يقوم صاحب العمل بتوقيع أية عقود مع العامل لتفادي مصاريف التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية بالإضافة إلى العوائق الموجودة في قانون العمل. ولذلك هناك توصية عامة بإعادة النظر في قانون العمل والتأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية.

ويشكل عام الاقتصاد غير الرسمي غير قادر على تغطية حاجة السوق من فرص عمل مستدامة وفي بعض الأحيان تغيب حقوق العمال، أما

---

[39] إبراهيم نوار، رؤية لبناء القدرة على المنافسة والتشابك الاقتصادي مع العالم، في الدولة الناشئة رؤى نقدية للمشكلات وسياسات بديلة، في: السيد يسين (محرر)، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016)، ص 70.

الشق الثاني فيتعلق بتدهور حالة القطاع الرسمي مما يجعله غير جاذب للعمالة أو غير قادر على توفير فرص عمل .

2) ـ الفجوة بين التشريع والابتكار:

هناك أيضًا تحد مزمن يجب الالتفات له قبل المضي نحو إستراتيجية فعالة لرسمنة قطاع الأعمال في مصر ألا وهي مواكبة التشريع للتطور الهائل الذي تشهده الأعمال وبالأخص مع انتشار فكرة ريادية الأعمال التي تعتمد في جوهرها على كسر الحواجز النمطية والابتكار. فقد أحدث التطور التكنولوجي الذي شهده العالم، مع دخوله القرن الحادي والعشرين، ثورة معلوماتية، أطلق عليها الثورة الصناعية الثالثة أو الموجة البشرية الثالثة، بعد الموجة الزراعية والصناعية التي مرت بهما البشرية في تاريخها الطويل، ويتوقع أن تقود هذه الثورة المعلوماتية إلى قيام اقتصاد جديد يطلق عليه "اقتصاد المعلومات، يختلف في نوعيته وبنيته وآلياته ونظرياته عن الاقتصاد التقليدي، مما يؤدي إلى إضافة قطاع اقتصادي جديد بجانب القطاعات الاقتصادية التقليدية: الزراعية والصناعية والخدمية. واللافت للنظر أن النمو الاقتصادي لم يعد مرتبطًا فقط بالتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات، بل أصبح أكثر من ظاهرة النمو الاقتصادي الناتج عن تراكم رأس المال (البشري والمادي) وبذلك فإن التغيرات التكنولوجية وثورة المعلومات أضحت كعوامل محددة للنمو. فالنمو الاقتصادي المرتبط بالتقدم التكنولوجي انتقل إلى التركيز على نظرية النمو المعتمدة على الابتكار والبراعة في إدارة الأعمال وتضمين المخاطر في سلسلة من الخطوات غير المتصلة، والبعيدة عن افتراض التوازن بين الثوابت المقارنة والتحولات في منحنيات العرض والطلب والاستجابات الرامية إلى التكيف. فنظرية النمو الاقتصادي النابعة عن التقدم التكنولوجي تعترف بمجموعة واسعة من المؤسسات العاملة في نطاق الدول على المستوى الدولي والهيئات الحكومية إضافة إلى الأسواق والشركات. وعلى هذا الأساس فقد أصبحت القدرة على الوصول إلى المعلومات ومعالجتها وتحويلها مكونًا أساسيًا في صناعة النمو الاقتصادي . [40]

ولم يكن نمو حجم القطاع غير الرسمي في العالم، بمعزل عن التطور التكنولوجي، فقد ارتبطت زيادة حجم القطاع غير الرسمي في العالم والدول النامية بشكل خاص بتأثير العولمة التي حولت العالم كله إلى سوق حرة يسهل التعامل فيها سواء بصفة رسمية أو غير رسمية. فقد زاد حجم المعاملات

---

[40] د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، أثر التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات على النمو الاقتصادي، جامعة أم القرى، ولمزيد من التفاصيل انظر : http://uqu.edu.sa/page/ar/85834 .

العابرة للحدود، كما أن هناك فجوة متسعة بين التشريعات القومية أو الوطنية والتجارة الدولية، مما يجعل الأفراد تتجه للمعاملات غير الرسمية. [41]

حيث انتشرت نماذج الأعمال القائمة على التكنولوجيا الجديدة في جميع أنحاء العالم. وقد سبب ذلك مزيدا من القلق في الدول المتقدمة حول "تقاسم الاقتصاد" بين هذه النماذج الجديدة غير الرسمية، والاقتصاد الرسمي، بل وتنامي حجم القطاع غير الرسمي تحت بند حرية الاختيار والتحرر من أنظمة الدولة. ومع ذلك، تسهم هذه الخدمات أيضا في تراكم رأس المال الضخم من قبل أولئك الذين يقومون بتصميم تطبيقات لهذه الخدمات، وتؤدي إلى تآكل أساس ضريبة الاقتصادات الوطنية والمحلية، فضلا عن تدهور حقوق العمال ومعايير الصحة والسلامة والمعايير التي تدخلها الحكومات [42]

في الواقع العملي، يواجه قطاع الأعمال في مصر، الرسمي وغير الرسمي، صعوبة جمة، تتمثل في عدم قدرته على اللحاق بركب التطور والتقدم التكنولوجي الحادث في العالم في مختلف أنواع الاستثمارات، سواء في مجالات الصناعة أو تجارة الخدمات أو غيرها .

فتعد مصر من الدول المتأخرة في التطور التكنولوجي عند مقارنتها بالدول المتقدمة، فلم تستطع مصر ملاحقة الثورات الصناعية والتطورات العصرية خاصة التكنولوجية، ومن ثم فإن مصر لن تتحرك بالسرعة الواجبة للحاق بالموجات الجديدة من التطور نتيجة عدم تحقيق الموجات السابقة. وبالتالي هناك عناصر أساسية لم تلتحق بها مصر مثل بقية الدول-ولكنها قابلة لسرعة التطبيق- منها عملية تأسيس الشركات، ففي بعض الدول يمكن تأسيس الشركة من خلال الإنترنت دون حاجة لنظام الشباك الواحد أو غيره، مع إمكانية إجراء التحريات الأمنية والتفاصيل الباقية المختلفة، وفي حال وجود مشكلة يتم استدعاء المؤسس واتخاذ اللازم .

الدراسات السابقة:

1- اتحاد بنوك مصر ، اتحاد الصناعات المصرية (2016) – مشروع التحول الى الاقتصاد غير النقدي (مصر):

---

[41] John Zarobell. "THE INFORMAL ECONOMY AND THE GLOBAL ART MARKET". SFAQ. Sept 28. 2015. Available at: http://sfaq.us/2015/09/the-informal-economy-and-the-global-art-market/

[42] José Ruijter. "The impact of global economic trends on informal economies: addressing the challenges of land governance and new technology". knowledge Platform security and Rule of law "KPSRL". available through:

استعرضت الدراسة ظاهرة التعامل النقدي بشكل عام مع النظر في بعض التجارب الدولية الرائدة بالإضافة إلي الإطار المحلي، مع التوقف عند الاسباب التي تجعل هذا النوع من التعامل المالي مستمرا في الاقتصاد المصري.

خلصت الدراسة الي: تقديم اقتراح برنامج قومي متكامل لتشجيع و تنظيم التحول الي الاقتصاد غير النقدي، معتمدا علي ثلاثة أركان هي (تسهيل اجراءات فتح الحسابات المصرفية و خفض التكاليف المرتبطة بها ، اجراءات مجموعة من التغييرات التشريعية الواسعة في مختلف القوانيين المنظمة للمعاملات المالية بكافة اشكالها ، الدعوة الي تبني برنامج قومي لقيد الملكيات العقارية و التجارية غير المسجلة.

2- محمود محمد محمود خير الدين (2018) – الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادي – مع دراسة علي البنوك الاسلامية:

هدفت الدراسة الي تعريف الشمول المالي ، أهمية الثقافة المالية ، خطوات الشمول المالي ، دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة و اقتصاد المعرفة في تحقيق الشمول المالي. كما تناولت الدراسة نماذج دولية طبقت الشمول المالي مع عرض وضع مصر في مجال الشمول المالي .

وقد توصلت الدراسة الي : ان التمكين الاقتصادي للشباب يؤدي الي تحقيق أهداف الشمول المالي و بالتالي الوصول الي زيادة معدلات التنمية ، كما توصل الباحث أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة تلعب دور حيوي في تحقيق الشمول المالي ، كما أن انتشار الخدمات المصرفية في مصر يؤدي الي زيادة ربحية البنوك و تحقيق التنمية المستدامة.

3- محمد كمال خليل الحمزاوي (2000) – دور الجهاز المصرفي العربي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المشروعات الصغيرة:

تناولت هذه الدراسة: دور الجهاز المصرفي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويلها للمشروعات الصغيرة التي تسعي لتحقيق التنمية المستدامة و اهمها المشاريع البيئيه.

وقد توصلت الدراسة الي : أن الانتمان المصرفي المقدم للمشروعات الصغيرة ليس فقط الصورة الوحيده لما يمكن للبنوك أن تقدمة لهذه المشروعات في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة ، حيث لا يقتصر الأمر علي توظيف الموارد البنكية بل يمتد ايضا الي جانب تجميع الموارد و الخدمات الايرادية و غيرها من النشاطات التي يتضمنها نشاط البنوك.

4- مروان بن قيدة رشيد بوعافية (2018) – واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية:

تناولت هذه الدراسة: تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية ، و التطرق لأهم المعوقات و الأسباب التي تحول دون تعميم الخدمات المالية في الدول العربية ، كما أبرز أهم التجارب العربية التي نجحت في تطبيق الشمول المالي ، إضافة الي الدول التي وضعت استراتيجيات وبرامج لتعزيز الشمول المالي في المستقبل.

وقد توصلت الدراسة الي : انه من خلال تعميم الخدمات المالية لمختلف أفراد المجتمع حسب احتياجاتهم و متطلباتهم بعدالة و شفافية ، تجسيدا للشمول المالي يمكن التصدي للفقر ، و دمج الاقتصاد غير الرسمي و ذلك عن طريق إشراك شرائح المجتمع المختلفة و خاصة الفقيرة في منظومه الاقتصاد و النظام المالي.

5- Hanning, Alfred, and Stefan Jansen, (2010) " Financial inclusion and financial stability: Current policy issues " . (1)

تناولت هذه الدراسة: العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي ، وضع الشمول المالي عالميا ، الاتجاهات الحديثة في الشمول المالي و السياسات الأكثر فعالية لتفضيلة.

وقد توصلت الدراسة الي : ان زيادة الشمول المالي يتيح لنا فرصة لتعزيز الاستقرار المالي ، أن المدخرين ذوي الدخول المنخفضة و المقترضين يميلون إلي الحفاظ علي سلوك مالي قوي خلال الازمات المالية ة الاحتفاظ بالودائع في مكان أمن و تسديد قروضهم ، تتميز ملامح المخاطر المؤسسية في نهاية السوق المالية بأعداد كبيرة من العملاء الضعفاء الذين يمتلكون ارصدة محدودة و يتعاملون مع احجام صغيرة.

6- Sarma,M., & Pais,J. (2011). " Financial inclusion and development ". (2)

تناولت هذه الدراسة: فحص العلاقة بين الشمول المالي و التنمية من خلال تحديد العوامل المحددة للدولة التي ترتبط مع مستوي الشمول المالي تجريبيا.

وقد توصلت الي : أن مستويات التنمية البشرية و الشمول المالي في بلد ما تتحرك عن قرب مع بعضها البعض . و من بين العوامل الاجتماعية و

---

(1) Hanning, Alfred, and Stefan Jansen, (2010) " Financial inclusion and financial stability: Current policy issues " ADBI Working Paper No. 259. Available at SSRN:http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1729122.

(2) Sarma,M.,&Pais,J.(2011). "Financial inclusion and development" Journal of international development , 23(5),613-628.

الاقتصادية و البنية التحتية ذات الصلة ، كما لايبدو أن صحة القطاع المصرفي لها تأثير و اضح علي الشمول المالي.

7- Chakravaty, Satya R., and Rupyan Pal. (2013) "Financial inclusion in India: An axiomatic approach." [1]

تناولت هذه الدراسة: تطور مقياسا افتراضيا للشمول المالي هذه الإجراءات قابل للتنفيذ و مفيد بسهولة لتحديد اولويات السياسة لتعزيز الشمول المالي، و تأثيرات السياسات المصرفية علي الشمول المالي عبر الولايات في الهند خلال الفترة من 1972–2009 ، بأستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي ، كما تناولت تحديد توافر الائتمان و النفاذ الجغرافي للبنوك كهدفين لتعزيز الشمول المالي في الهند.

وقد توصلت الدراسة الي : أن السياسة الاجتماعية و المصرفية قد لعبت دورا حاسما في تعزيز الشمول المالي عبر الولايات في الهند خلال الفترة 1977 – 1990 ، و أثر التحرك نحو إصلاح القطاع المالي المؤيد للسوق بشكل سلبي علي وتيرة الشمول المالي.

اثار تطبيق الشمول المالي في مصر بإستخدام تحليل (S W O T):

أثر نقاط القوة و الضعف للشمول المالي علي إدماج القطاع غير الرسمي

نقط القوة	نقاط الضعف
قدرة الشمول المالي علي توسيع قاعدة الخدمات و المنتجات المالية الرسمية لجميع فئات المجتمع.	يحتاج تطبيق الشمول المالي الي مجهودات كبيرة من الحكومات و الأفراد لدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي من خلال البنوك.
قدرة الشمول المالي علي تعميق ثقافة الادخار و الاستثمار ، و التوسع في المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر و التمكين الاقتصادي للشباب بما يحقق تنمية اقتصادية مستدامة.	عدم إهتمام البنوك بالعملاء و أصحاب الدخول المنخفضة. ولا يوجد منهج تعليمي واضح يتم تدريسة في المدارس بمراحلها المختلفة عن أهمية الادخار و الاستثمار و نشر فكر العمل الحر و التعامل مع المؤسسات المالية بوجه عام
قدرة الشمول المالي من خلال	عدم إهتمام الافراد خاصة في الدول

[1] Chakravarty, Satya R., and Rupayan Pal. (2013) "Financial inclusion in India: An axiomatic approach." Journal of policy modeling 35(5)813-837

انتشار الخدمات المالية و المصرفية عن طريق الموبايل و الانترنت علي توفير الوقت و التكلفة و سهولة إدارة الاموال.	النامية و منها مصر بإدارة اموالهم عن طريق الانترنت و الموبايل خوفا من اختراق حساباتهم البنكية.
يوجد نسبة كبيرة من السكان يعيشون في مناطق ريفية و نائية ، و بالتالي يمكن لهذة الفئة أن يصبحوا سوقا كبيرة للبنوك.	تندرج الغالبية العظمي من سكان هذة المناطق في فئة الدخل المنخفض و تحت خط الفقر. و علي الرغم من مبادرة البنك المركزي ، الا أن البنوك عامة أهتمت بفتح حسابات مجانية فقط للشباب في الجامعات و النوادي مما نتج عنة أغلاق معظم تلك الحسابات لعدم وجود رصيد بها.
تمتلك مصر قطاع مصرفي كبير و قوي يمكن من خلالة تعميق الشمول المالي ، حيث انة يمتلك مجموعة واسعة من المنتجات المالية لتلبية متطلبات الفئات المختلفة من شرائح المجتمع.	يعتمد نجاح الشمول المالي علي التكنولوجيا القوية . و هذه التكنولوجيا تحتاج الي المزيد من التحسينات و الانتشار خاصة في المناطق الريفية و النائية.
وجود البنوك التقليدية و الاسلامية يمثل قوة اقتصادية كبيرة ، حيث يعملان معا علي تعزيز التنمية الاقتصادية.	عدد المواطنين الذين يمتلكون حسابات بنكية في مصر 14.1% فقط من نسبة السكان و ذلك عام 2014 و 32.8% عام 2017.

أثر الفرص و التهديدات للشمول المالي إدماج القطاع غير الرسمي

الفرص	التهديدات
يمكن من خلال البنوك المركزية الزام البنوك التابعة لها بتطبيق الشمول المالي من خلال اطلاق المبادرات.	يحتاج تطبيق الشمول المالي إلي الارتقاء بمستوي الثقافة المالية و هو ما يحتاج الي كثير من الوقت و الجهد.
يمكن للبنوك توسيع قاعدة العملاء من خلال جذب فئة كبيرة من شباب الجامعات بفتح حسابات بنكية لهم ، و اصدار نشرة تعريفية بمنتجات البنك، و تمويل المشروعات الصغيرة بما يكفل تحقيق ارباح للبنك و تحقيق التنمية الاقتصادية.	عدم تحقيق اي دولة في العالم الأهداف الخاصة بالشمول المالي و التي وضعها الاتحاد الدولي للشمول المالي من خلال " اعلان مايا " وذلك في ديسمبر 2017.

يمكن من خلال الشمول المالي تخفيض معدلات البطالة من خلال نسبة الانتشار المصرفي خاصة في المناطق الريفية ، أو من خلال محو الامية المصرفية.	صعوبة نشر الثقافة المالية في المناطق الريفية.
يمكن إجراء مسح شامل علي مستوي الجمهورية لمعرفة تفضيلات الافراد حول نوع المنتجات المالية و المصرفية المطلوبة و توفيرها لهم من خلال تطبيقات الانترنت و الموبايل.	يعتمد استمرارية الشمول المالي علي توفير تكنولوجيا قوية خاصة في المناطق الريفية و النائية .
يمكن إستخدام مكاتب البريد كمحرك للشمول المالي، حيث انها كثيفة الانتشار و تصل إلي المناطق النائية في الدولة .	الافتقار الي الابتكار و التطور التكنولوجي.

اولا - النتائج :

1) اكتسبت قضايا تعزيز الشمول المالي لدى مختلف دول العالم وتحديداً الدول النامية ، أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة ، علي أثر تداعيات الأزمة المالية . وقد تمثل ذلك ، بقيام العديد من هذه الدول بتبنى استراتيجيات وبرامج وطنية لتحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية . ويأتى هذا الاهتمام ، بالنظر لما يمكن ان يساهم به وصول هذه الخدمات لمختلف فئات المجتمع ، وفقاً لما أثبتته الدراسات والتجارب ، من تحسين لفرص النمو والاستقرار الاقتصادى من جهة ، والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر من جهة أخرى .
2) وتحظى جوانب تعزيز الشمول المالي بإهمية إضافية لدى الدول العربية . ذلك ان الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة العربية، قد أبرزت الحاجة الكبيرة لتطوير استراتيجيات لتحقيق النموالاقتصادى الأكثر شمولية الذى يساعد على مواجهة مشاكل البطالة ويعزز من العدالة الإجتماعية .
3) مع أن الصورة تتفاوت بدرجة كبيرة فيما بين الدول العربية، فبعض الدول العربية في وضع أفضل نسبياً على صعيد مؤشرات الشمول المالي هذه ، إلا ان الحاجة تبرز لتحسين الوصول للخدمات المالية لدى جميع الدول العربية دون استثناء. ولا شك أن هذه الحاجة تزداد لدى الدول العربية الأقل دخلاً والأكثر سكاناً ، بالنظر لما يمكن ان يساهم به تحسين الشمول المالي من نتائج إيجابية كبيرة لديها على مستوى التنمية الاقتصادية والتطور المالي.

4) البنوك المركزية معنية بصورة كبيرة في قيادة الجهود الوطنية في دفع وتشجيع أجندة الشمول المالي في الدول العربية . ويرتبط ذلك على ضوء مسؤولياتها كسلطات إشرافية ورقابية على جزء كبير من القطاع المالي والمصرفي . وبالتالي هى أكثر مناسبة لقيادة هذه الجهود وتنسيق السياسات المتعلقة بهذه الجوانب .
5) تجدر الاشارة ، الى انه وإدراكاً لهذه المسؤوليات فإن العديد من البنوك المركزية في الدول النامية ، قد أقدمت في الأونة الأخيرة على إنشاء إدارات أو مجموعات عمل داخلها تعنى بقضايا الشمول المالى . كما طور البعض من هذه البنوك، برامج واستراتيجيات عمل في هذا الخصوص .
6) إستراتيجية التعامل مع القطاع غير الرسمي تحتاج إلى تطوير مؤسسي يشمل بناء الثقة بين المستثمر والحكومة
7) للقطاع الخاص دور مهم أيضا في دعم القطاع غير الرسمي من أجل تحقيق منافسة عادلة في السوق و تشجع أصحاب الأعمال على الاستثمار في مصر.

ثانيا - التوصيات:

1) ضرورة وضع قضايا تحسين الشمول والوصول للتمويل والخدمات المالية في مقدمة أولويات السياسات الاقتصادية والمالية ، والعمل على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسن انتشار الخدمات المالية والمصرفية ، ومتابعة جهود الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السايمة للقطاع المالي والمصرفى، الى جانب تعزيز التعاون مع الأطر والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشمول المالي والعمل على توفير الدعم الفني المطلوب لنجاح السياسات والجهود الوطنية .
2) تبنى استراتيجيات وطنية للشمول المالي ، تتشارك وتتعاون فيها معاً السلطات الإشرافية المعنية والقطاع الخاص .
3) العمل علي تغيير سلوكيات المستثمر و التحول إلى الاقتصاد غير النقدي.
4) الإصلاح المؤسسي يجب أن يحدد موقع المسئولية من قبل الجهاز التنفيذي عن طريق تحديد جهة معنية بالتعامل الإيجابي مع القطاع غير الرسمي. ويجب أن تتضمن الإستراتيجية إصلاحًا تشريعيًا متناسقًا بحيث تكون رؤية الفلسفة التشريعية للقوانين أخذة في الاعتبار تشجيع القطاع غير الرسمي على المشاركة في المساحة الرسمية من خلال تطوير المساحة الرسمية ذاتها.

5) انشاء ادارات متخصصة في جميع البنوك المصرية تكون مهمتها الاساسية جذب عملاء جدد من المناطق و الفئات المهمشة.

مستخلص:

تكتسب قضايا توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية أهمية إضافية، حيث تحتل المنطقة العربية المرتبة الأدنى بين المناطق والتجمعات الإقليمية علي صعيد مختلف نسب ومؤشرات الشمول المالي، من ناحية. ومن وناحية أخرى، فإن الأحداث والتطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية – قد أبرزت الحاجة الكبيرة لتطوير الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق نمو اكثر شمولية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الأعمال، يساعد على مواجهة مشاكل البطالة ويعزز من العدالة الاجتماعية. ولاشك هنا من أهمية تعزيز الوصول للخدمات المالية والشمول المالي فى إطار هذه الاستراتيجيات والسياسات المطلوبة.

The issues of expanding access to finance and financial services in the Arab countries are gaining additional importance. The Arab region occupies the lowest position among regions and regional groups in terms of various ratios and indicators of financial inclusion. On the other hand, recent events and developments in the Arab region have highlighted the great need to develop economic strategies and policies aimed at achieving a more inclusive growth of the various sectors of society and especially business sector that will help to address the problems of unemployment and promote social justice. There is no doubt that it is important to enhance access to financial services and financial coverage within these strategies and policies.

المراجع العربية:

1) ابراهيم الغيطاني و اسماء الخولي (2013) ، مدخل الدمج الامن للاقتصاد غير الرسمي في مصر ، سلسلة بدائل، مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، العدد 13 .
2) إبراهيم نوار (2016)، رؤية لبناء القدرة على المنافسة والتشابك الاقتصادي مع العالم، في الدولة التنموية رؤى نقدية للمشكلات وسياسات بديلة، في: السيد يسين (محررًا)، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات.
3) إحصائيات قاعدة بيانات الشمول المالي لدى البنك الدولي ، ودراسو قياس الشمول المالي – ابريل 2012 .
4) أحمد بن عبدالقادر القرني (2014) ، مدى إفصاح الشركات السعودية عن بيانات تعكس اداءها الاجتماعي نحو تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة دراسات الخليج و الجزيرة العربية – الكويت ، العدد 154.
5) الاستبيان الاحصائى لصندوق النقد العربى حول الشمول المالي، والتقرير الاقتصادى العربى الموحد – صندوق النقد العربى .
6) الاستبيان الاحصائى لنظم الدفع والتسوية ، صندوق النقد الدولى .
7) استبيان الشمول المالى – صندوق النقد العربى – 2012.
8) البنك الدولى ، والتقرير الشامل للقطاع المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا – 2010 .
9) بيانات البنك الدولى ، وتقارير مبادرة تطوير نظم الاستعلام الإئتمانى – صندوق النقد العربى .
10) تقارير مبادرة تطوير نظم مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية في الدول العربية – صندوق النقد العربى .
11) عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، أثر التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات على النمو الاقتصادي، جامعة أم القرى، ولمزيد من التفاصيل انظر: http://uqu.edu.sa/page/ar/85834 .
12) عبد الفتاح الجبالي (2015)، الاقتصاد غير الرسمى وآليات تطويره، الأهرام.
13) قاعدة بيانات (Global Findex) ، البنك الدولى .
14) محمد يس برنية ، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور البنوك المركزية ، صندوق النقد العربى ، أبوظبى – الامارات العربية المتحدة ، رقم 49 ، عام 2013 ، صفحة 32
15) محمود عبدالحافظ محمد (2014)، الاقتصاد غير الرسمي في مصر و أهمية ادماج الانشطة المشروعة في النشاط الرسمي ، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الرابع.
16) محمود محمد خيرالدين (2014)، دور التقدم التكنولوجي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مؤتمر رؤية شباب الباحثين لمستقبل مصر، وزارة الشباب و الرياضة.
17) محمود محمد محمود خير الدين (2018) ، الشمول المالي و دورة في تحقيق التنمية الاقتصادية مع دراسة على البنوك الاسلامية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الازهر.

18) مروان بن قيدة رشيد بو عافية (2018) ، واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية
19) ورقة عمل نظم الدفع عبر الهاتف المحمول الأبعاد والقواعد المطلوبة – اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية – صندوق النقد العربي ، 2012.
20) ورقة قطاع التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا – التحديات واجندة التنمية– Lester , 2011.

المراجع الاجنبيه :

1) CGAP (2012), can Postal Networks Advance Financial Inclusion in Arab World.
2) Chakravarty, Satya R., and Rupayan Pal. (2013) "Financial inclusion in India: An axiomatic approach." Journal of policy modeling 35(5)813-837
3) Cull, Robert, Ash Demirjue – Kunt, Timothy Lyman,(2012)" Financial Inclusion and Stability .
4) Hanning, Alfred, and Stefan Jansen, (2010) " Financial inclusion and financial stability: Current policy issues " ADBI Working Paper No. 259. Available at SSRN:http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1729122.
5) ILO (2002), "Decent Work and the informal economy", Report VI, International Labour Conference, 90th session, Geneva.
6) Jan L.Losy, et others (2003), "The Informal Economy: Experiences of African Americans", Institute for Social and Economic Development (ISED) Solutions, September.
7) John Zarobell (2015), "THE INFORMAL ECONOMY AND THE GLOBAL ART MARKET", SFAQ. Available at: http://sfaq.us/2015/09/the-informal-economy-and-the-global-art-market/
8) José Ruijter, "The impact of global economic trends on informal economies: addressing the challenges of land governance and new technology", knowledge Platform security and Rule of law "KPSRL", available through:
9) Payne,C. (2017), " Financial Inclusion and Financial Literacy in Kuwait" , Institute of Banking Studies Research – KuwatJune2017.
10) Sarma, M., &Pais,J. (2011), Financial Inclusion and Development. Journal of International Development, 23(5), 613-628.
11) Sarma, M., &Pais,J.(2011). "Financial inclusion and development" Journal of international development, 23(5), 613-628.
12) Scaling up SME Access to Financial Services in the developing World IFC, 2010.

13) Yoshino, N., and Morgan, P. (2016). "Overview of Financial Inclusion, Regulation, and Education", ADBI Working Paper 591.Tokyo: Asian Development Bank Institute.